الفصل السادس
الإسلاموفوبيا صناعة التطرف والتحريض

إنهـا قضية تمثل أحد أركان علاقة الغرب بالعالم الإسـلامى وظاهرها الخوف المرضى من الإسلام ومن نوايا العرب والمسلمين. فهناك الكثير منهم يتصورون أن المسـلمين والعرب يضمرون لهم الحقد لما تتمتع به مجتمعاتهم من استقرار سياسى وتقدم علمى وتكنولوجى واقتصادى. فأصبحوا يتشددون مع المسلمين والعرب فى منح تأشيرات الدخول لبلادهم.

وعلى الجانب الآخر، فإن المسـلمين والعرب يفسـرون عداء الغرب لهـم بأن الصهيونية العالمية هى التى تقود تحريض الغرب ضدهم، وفى محاولة منها تحطيم الإسـلام والعرب والمسلمين وتصور لهم الإسلام بأنه الخطر الحقيقى بعد انهيار المعسكر الشيوعى.

وترتبط ظاهرة الإسلاموفوبيا بتصوير الإسلام كمجموعة محدودة وجامدة من العقائـد التى تحض على العنف والرجعية والنظرة السـلبية للآخر وترفض العقلانية والمنطق وحقوق الإنسـان. فالمصابون بالإسـلاموفوبيا يرون أن العداء للإسلام والمسلمين والعرب والتحيز ضدهم أمر طبيعى كرد فعل على «طبيعة المسلمين والعرب الشريرة» و لتصرفات تمييزية ضدهم، وقد تأخذ هذه التصرفات صورة المطالبة بخضوع المسلمين والعرب لمراقبة مسـتمرة من قبل أجهزة الأمن، أو رفض السكن بجوار مسلمين أو إقامة مسـاجد أو مآذن لها إن أقيمت. أو الوقوف بشـدة ضد تحجب النساء أو تنقبهن.

ويرى البعض أنها انعكاس لمشاعر سلبية مدفونة فى وعى مواطنى الغرب ضد الإسلام والعرب والمسلمين، وقد ساعد على زيادتها الأحداث الدولية التى وقعت من قبل عناصر متطرفة وأهمها هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١م فى نيويورك، ومن بعدها أحداث لندن ومدريد.

هناك تمييز واضطهاد تجاه المسلمين فى بعض دول أوربا فى مجالات العمل والتعليم والسكن والمعاملة، واتخذ أشكالا ثقافية أخرى أبقت النيران مشتعلة مثل أزمة تصريحات البابا بنديكت السادس عشر التى وصم فيها الإسلام بالتحريض على العنف، وأزمة منع ارتداء الحجاب فى المدارس العامة فى فرنسا، وتصريحات بعض القيادات الغربية المسيئة إلى المسلمين.

ومما لا شك فيه وجود حملات ضارية تشنها مواقع معادية للإسلام على الإنترنت تحرض ضد المسلمين، كما أن هناك تركيزا ملحوظا على حوادث فردية سلبية فى المجتمع الألمانى مثلا يتم ربطها وتعميمها على سائر الجاليات المسلمة مثل الزواج القسرى للفتيات التركيات، وجرائم الشرف بين العرب والأتراك، وتصوير بناء المساجد والمآذن وكأنه الهدف الرئيسى لوجود الجاليات المسلمة فى المجتمع الألمانى، وتسليط الضوء على قضية الذبح الإسلامى وكأنها قضية خاصة بالمسلمين رغم أنها تخص اليهود بنفس الدرجة، عوضا عن تجاهل الإشارة إلى النماذج الإيجابية لأنشطة هذه الجاليات وإن حدث فلا تحظى بنفس الاهتمام الإعلامى والشعبى.

فى المقابل يواجه المسلمون انتقادات بأنهم سريعو الاستثارة ولا يتقبلون النقد الذاتى، كما أنهم يتسمون بالسلبية ولا يهبون لإدانة

الجرائـم التى ترتكب باسمهم فى العالم أو فى الدول الأوروبية، ناهيك عن عدم المشاركة السياسية والإسهام فى الإنتاج الثقافى.

أمـا فى أمريكا فقد انتعشـت صناعة «خبراء الإرهاب» على أوسـع نطـاق، وبالطبـع تم ذلك برعايـة المحافظين الجدد وبعـض قيادات المسـيحيين الصهاينة، وتشـكل تحالف نخبوى فى واشنطن من بعض كتاب المحافظين الجدد المشغولين بتبرير الحروب القائمة والمزيد منها، والمسـيحيين الصهاينة المنتقدين للإسلام والعرب والداعين لسياسة أكثر تشددا فى الشرق الأوسط.

إن الوجود الإسـلامى فى الغرب يعود إلى مئات السـنين وليس وليد القرن العشرين ولم تصاحبه ظاهرة الإسلاموفوبيا إلا مؤخرا. ففى أعقاب سـقوط الأندلس لجأ أكثر من ١٥٠ ألف عربى ومسلم إلى جنوب فرنسا، وإبان الاحتلال الفرنسـى لإفريقيا اسـتقدمت جماعـات عمالية عربية ومسـلمة للعمل فى الصناعة وفى شـق الأنفـاق والطرقات، وأغلبها من دول المغـرب العربى (المغرب – الجزائر – تونس)، ثم جاءت موجات متعاقبـة من الهجـرة بعد الحـرب العالمية الثانية، إذ شـهدت حقبة إعادة بناء القارة الأوروبية اسـتقدام دولها للعمـال المهاجرين من تركيا ودول المغرب العربى إلى شـرق وجنوب أوربا (إيطاليا وإسبانيا والبرتغال واليونان)، كما لعب اسـتقلال المسـتعمرات الأوروبية فى شمال أفريقيا وآسـيا دورا كبيرا فى زيادة معدل الهجرة من هذه المستعمرات إلى القارة الأوروبيـة، والمتابعون يلاحظون سـعى دول الاتحـاد الأوروبى للبحث عن حلول للمشـكلة، قائمة على احترام تعدد الثقافات داخلها وحماية

الحقوق الديمقراطية لأبنـاء المجتمع كلهم. والاجتهاد من أجل حماية روح الحضـارة الأوروبية من النزعات العنصرية والفاشـية التى تغذيها جماعات الكراهية ضد الأجانب والمسـلمين. واتخذت هذه المحاولات أشـكالا متعددة بدءا من الاسـتنكار ثم اتخاذ إجراءات قانونية حاسمة للرد على المتشددين الغربيين. وكذلك تنظيم مجموعات حوارية فى دول العالم الإسـلامى. لبحث تراث الأفكار النمطية السـلبية التى يمتلكها كل طرف عن الآخر. ولكن ماذا لو حاسـبنا أنفسـنا على هذا الخوف الناتج عن الجهل. وعدم بذل المجتمع العربى والإسلامى الجهد الكافى لتوعية المجتمعات الغربية بصورة الإسـلام الصحيحة. خاصة فى ظل تزايد أعداد المسـلمين فى الـدول الغربية. ومسـاعى أبناء المجتمعات الغربية لفهم الإسـلام والمسـلمين. وتنامى قوى العولمة والاتصالات بما يسهل عملية التواصل مع الآخر. فمن الخطأ تحميل دول الغرب وحدها مسـئولية تزايد حالة الكراهية قبل أن نسـعى فيمـا بيننا لمعالجة هذه المشـاعر والتوصل لأسـبابها. ومن هنا تظل سبل الحوار الصحيح قائمة كخطوة رئيسية لفتح باب الإفصاح عن المخاوف وتعقبها والقضاء عليها. وإذا بـادر الغرب فى أى وقت من الأوقات بمد يد العون تحت مسـمى حرية التعبير أو سماحة الغرب فى تقبل مختلف الآراء فإن أهم رسـالة يجب أن تصل لهم أن الإسلام بالفعل دين السماحة.

ومـن الطبيعى أن نطرح سـؤالا: كيف أصبح الأمـر على هذا النحو إذن؟ وما الأسـباب التى تجعل الأمريكيين العاديين مصابين بـ «عقدة» الخوف من الإسـلام أو ما يسمى «الإسلاموفوبيا»؟ وهل الأمر سببه فقط

هجمات ١١ سبتمبر؟ أم أن هناك عوامل وأيادى وأفكارا أخرى مسئولة عن التحريض؟!

إن المجتمع الأمريكى بطبيعته منفتح على الآخرين. ويتعامل بشكل متحضر مع الغرباء أو المنتمين إلى الثقافات الأخرى، ويؤمن بالحريات الفردية وحرية العقيدة، وهى أمور راسخة فى المجتمعات الليبرالية بصفة عامة، صحيح أنه توجد بعض اتجاهات قد تكون سلبية لديهم تجاه بعض الأديان أو الثقافات أو الأجناس. ولكنها ناجمة عن بعض الصور النمطية التقليدية، مثل صورة «الصينى» أو «المكسيكى» أو «اليابانى» ولكنها اتجاهات لا تصل إلى درجة العداء والرفض التام، ولا تصل إلى درجة التعامل بعنف مع المنتمين لهذه الفئات.

هناك من قال إن الإسلام لا يدعو إلى التسامح بدليل أنه لا يمكن بناء أماكن عبادة تابعة للديانات الأخرى فى بعض الدول الإسلامية، وهناك من قال إنه دين يدعو للعنف، ويسعى إلى تطبيق الشريعة بالإكراه على الجميع. والواقع أن بعض المهاجرين قد ساهموا فى ترسيخ صور خاطئة عن الإسلام، فمنهم من يتمسك بالمظهر دون الجوهر ونأخذ البرقع أو النقاب مثلا الذى يعتبره الغرب تقييدا وتحجيما للمرأة وانتقاصا فى حقوقها بالرغم من إجماع الأئمة على أنه لم يكن ضمن الفرائض الشرعية على المرأة وهذا التمسك يزيد هلع الغرب من الإسلام.

لقد تعددت تصريحات البعض من المسئولين والرموز الدينية فى الغرب وأمريكا بين هجوم على الإسلام والربط بينه وبين الإرهاب، ورسوم مسيئة للرسول عليه الصلاة والسلام.

كما كانت تصريحات أمين عام حلف الناتو الأسبق ويلى كلايس: «الإسلام هو العدو الجديد بعد الشيوعية» مؤشرا لتوجهات نوعية من قادة الغرب وجرس إنذار لمؤسسات العالم الإسلامى لبحث أسباب الخلل فى نظرة الغرب للإسلام والمسلمين.

إن انتهاك الحريات الدينية والفردية فى أوربا وأمريكا للمسلمين يحمل فى طياته مرض «الإسلاموفوبيا» أو الخوف من الإسلام والذى تحركه أغراض سياسية جعلت من المسلمين أكثر الضحايا فى العالم الغربى لجماعات اليمين المتطرف الذى يرفض وجود جاليات إسلامية.

ولعل ما حدث فى فرنسا حول النقاب وموقف دول أخرى مشابه يتطرق إلى حديث آخرين عن الحجاب وذبح الأضحيات، فهذا السلوك الذى يراه المسلمون عاديا وممارسة لشعائر دينهم يرفضه الأوروبيون، فهم يرون أن القوانين والتشريعات فى مجتمعاتهم وجدت للحفاظ على مدنية وعلمانية المجتمع.

ولم يدرك بعض المسلمين الذين اختاروا الدول الأوروبية مستقرا أن للقانون مكانة سامية فى أوربا، وأن الأوربيين يرون فى سيادته مبدأ عقلانيا يصلح لمواجهة كل الظروف، وأنه من المرونة بحيث يمكن إدخال التعديلات التى تجعله دائم الصلاحية.

إن الذى دفع العالم الغربى إلى اتخاذ موقف متشدد من المسلمين هو الصور السلبية للإسلام، ولتصرفات بعض القوى الإسلامية ذات الميول الأصولية، فما كان من قوى اليمين المتطرف إلا المبالغة فمثلا قاموا بتصوير المآذن كما لو كانت صواريخ موجهة. ولكن الأمانة تقتضى

الاعتراف بأن سلوك بعض تيارات الإسلام السياسى أسهم فى رسم هذه الصورة، والتى أصبحت تثير قلق كثيرين من المواطنين العاديين فى أوربا: أن يصبح وجود المسلمين بينهم ليس فقط خطرا على استمرار التمسك بقيم أساسية فى ثقافاتهم مثل مكانة المرأة وحرية الاعتقاد، ولكن يصبح مصدرا لتهديد أمنهم الشخصى بسبب ما جرى فى الولايات المتحدة فى سبتمبر ٢٠٠١م، وتكرست بسبب التفجيرات التى راح ضحيتها مواطنون أبرياء فى باريس ومدريد ولندن، ولحرمان المرأة من حقوقها المدنية فى معظم دول الخليج العربى ومن حقوقها السياسية أيضا، ولأن أغلب الدول الإسلامية مازالت تعيش فى ظل نظم استبدادية ولأن بعض الجماعات لازالت تصر على تحقيق غاياتها عن طريق قتال من يختلفون معها فى الرأى حتى وهم يؤدون شعائر الدين الإسلامى، وأخيرا لأن أنباء انتهاك حرية العقيدة فى عدد من الدول ذات الأغلبية المسلمة علنا هى غذاء يومى للإعلام ووسائله المتعددة بسبب الهجوم على مسيحيين وهم يؤدون شعائر دينهم أيضا، ولصعوبة الحصول على تصريح رسمى ببناء أو ترميم كنيسة، أو مطالبة بهائيين بادعاء انتمائهم إلى واحدة من الديانات لكى يحصلوا على وثائق رسمية كرقم قومى. كلها كانت مادة خصبة للإعلام، وأمثلة للانتهاكات التى تم استغلالها من قبل اليمين المتطرف المرتبط فى غالبيته بالجاليات اليهودية المنظمة.

كما وفر الإعلام الأوروبى المناخ الملائم لظهور عشرات بل مئات من المتطرفين الذين يكرهون العرب والمسلمين ومنهم المصريون لمجرد أنهم يدينون بالدين الإسلامى، فوسائل الإعلام مرئية ومسموعة ومكتوبة

مدرسة لتفريخ المتطرفين. وتحيزها ضدنا يرجع إلى سيطرة اللوبى اليهودى على معظمها وساعد على ذلك ضعفنا وعجزنا عن مواجهة المزاعم والأكاذيب حول الإسلام بشكل عام.

إن عدد المهاجرين إلى الشمال من عرب الجنوب يمكن أن يكون لهم تأثير فعال فيما يمكن أن يحدث لولا أن صورة العنصرية تنال منهم وصورة المعارضة لهم بإيحاءات وتأثيرات يهودية مازالت تسهم فى تشويههم والنيل من قضاياهم سواء قضاياهم فى بلادهم أو قضية وجودهم فى مجتمعات بلاد الشمال.

وفى الغالب فإن الجاليات العربية غير ممثلة فى المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى تلك الدول (دول الشمال) لأسباب تتعلق بالجاليات نفسها. فهم جاءوا من دول مختلفة الرؤى والاتجاهات مما جعل اتفاقهم أمرا صعبا. ولا يعرفون حقوقهم كمواطنين.

وبصفة عامة يشعر المواطنون العرب ومنهم المصريون فى دول الشمال بعدم الأمان والاستقرار بسبب القوانين المفروضة على الأجانب حتى من يحمل منهم جنسية بلد المهجر. كما أن العنصرية تنال من أبناء الجنوب وفى شتى المهن والتوجهات مما يلقى باللوم على هذا الواقع الذى يجدون أنفسهم فيه.

وتتمثل هذه المواقف الغريبة فى الصورة العنصرية المعادية أو تشويه الصورة لتصبح سلبية تماما أو محاولة تهميش المهاجرين أكثر فى الأماكن التى يعيشون فيها.

إن الفضائيات تلعب دورا كبيرا فى هذا الصدد خاصة منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م فأصبحت وسائل الإعلام العربية تثير الاهتمام والقلق فى الولايات المتحدة وأوربا.

لقد كان العداء شديدا لليهود وكل ما هو يهودى فى أمريكا وأغلب الدول الغربية وعلى رأسها ألمانيا حتى الحرب العالمية الثانية، فتحولت العلاقة والنظرة فيما بعد إلى المساواة والتعاطف وبسخاء ماديا ومعنويا.

وقد لا يتسنى لنا إغفال أن الحالة المتردية لمعظم أبناء المهاجرين من المهمشين فى ضواحى مدن أوربا جعلتهم يلجأون إلى أعمال تخل بأمن تلك المدن، من تسول، وسرقات والتعاطى والاتجار بالمخدرات، والنتيجة الطبيعية هو العنف والجريمة، وبالطبع فإن هذه الحالة المتردية ألقت بنسبة كبيرة منهم فى سجون دول أوربا وهو ما يستخدمه المتطرفون لمهاجمة المهاجرين !. وبدون أدنى شك، إن المسلمين عليهم العبء الأكبر فى تحسين صورتهم أمام المجتمع الغربى، وإثبات أن قواعد الدين السمح تتمحور حول الأخلاق الحميدة والمعاملة الحسنة، وأن المسلم هو من سلم الناس من لسانه وعمله ويده.

كما يرى المواطن الغربى فى النقاب والبرقع رمزا لقهر المرأة وإشارة على أسلمة الشارع الغربى ومدا وزحفا للإسلام فى المجتمع المسيحى وتعصبا دينيا متمثلا فى هذا الزى الواضح الذى يريد أن ينطق ويقول أنا زى إسلامى، إذا أضفنا إلى ذلك تزايد أعداد المسلمين فى تلك البلاد بشكل مقلق للمواطن الغربى، والمزايا الاجتماعية التى تمنح للمسلمين الأجانب من إعانات مالية وتأمينات صحية ومنازل للإيواء فضلا عن التجاوزات التى يرتكبها عدد من المسلمين للحصول على تلك المزايا،

ففى أذهان مواطنى الغرب أن الرجل الشرقى حاد الطبع يخضع زوجته عادة لأوامره ويفرض عليها الحجاب أو النقاب أو البرقع فرضا.

إن الإحصاءات والدراسات المستقبلية تشير إلى توقع زيادة نسبة المسلمين زيادة كبيرة فى البلدان الغربية خلال العشرين عاما القادمة، وترجع هذه الزيادة إلى مجموعة أسباب منها تكاثر الأسر المسلمة والعربية بمعدلات أكبر من معدلات تكاثر الأسر الغربية، وتواصل الهجرة من البلدان العربية والإسلامية إلى البلدان الغربية لأسباب متعددة.

لقد أصبح من الضرورى على المرأة المسلمة أن تتخذ زمام المبادرة وتشارك فى الحياة الاجتماعية فى المدينة التى تعيش فيها صغيرة أو متوسطة أو كبيرة لتظهر للمجتمع الغربى أنها غير مقهورة وغير مجبرة على ارتداء الحجاب أو النقاب؛ وأن تنتهز كافة الفرص التى تسنح لها وتتبادل الأفكار مع قريناتها من النساء وتعرض وجهة نظرها فى الأمر وتتفاعل معهن لإذابة الجليد وكسر الحواجز النفسية، وأن تتعايش مع هذه المجتمعات وفق قوانينها وعاداتها، وبما لا يتناقض مع أصول دينها وثقافتها.

فإذا ما اختلطت المرأة المحجبة أو المنتقبة بجيرانها وأمهات زملاء أطفالها فى المدرسة فبوسعها تغيير هذه الأفكار وكسب تضامن وتعاطف هؤلاء الأفراد معها وحبذا لو كانت هذه المرأة على قدر من الثقافة والذكاء لمخاطبة عقولهن، وبذلك يدركن أن المرأة المحجبة أو المنتقبة هى فى نهاية الأمر امرأة كسائر النساء وأن الحجاب أو النقاب لا يستر تحته كراهية واستعلاء على المجتمع أو رغبة متعمدة فى عدم الاندماج، كما أن الحجاب والنقاب لا يقلل من شأنها أو ذكائها أو شخصيتها، وهكذا تتغير الأفكار وتتغير معها النظرة إلى المحجبات أو المنتقبات وتنحسر الأفكار المتطرفة ويتعرف كل طرف على ثقافة الآخر.

ومما يؤكد ذلك أننا نرى بعض المحجبات أو المنتقبات يعشن فى المجتمعات الغربية ويضربن أمثلة تؤكد قدرتهن على الاندماج والتعايش.

كما أن هناك على الجانب الآخر مواطنين غربيين قد بلغوا من حسن المعاملة والتعاطف مع الأجانب ما يؤهلهم لأن يكونوا قدوة لنا ولأى إنسان، وهذا هو ما يبعث الأمل فى النفوس والتطلع إلى مزيد من التفاهم والانفتاح. لكن الطريق ما زال طويلايحتاج لجهد ومثابرة، فالعناصر والتنظيمات المتطرفة فى كلا الجانبين ظلمت بتصرفاتها وعدم استيعاب كل منهما ثقافة الآخر باقى الأطراف وأولها المسلمون والعرب بل الإسلام نفسه.

ولعلنا نشير هنا إلى أن حوار الثقافات المستمر والفعال والمتعدد الوسائل فهو الطريق لمكافحة هذه الصورة السلبية عن الإسلام والعرب لدى بعض تيارات الرأى العام الغربى.

عندما يتمتع المواطنون فى الدول العربية ذات الأغلبية المسلمة بحقوقهم المدنية والسياسية فى ظل حكومات ينتخبونها بحرية، كما يتمتع المواطنون ذات الأقلية من أصحاب الديانات الأخرى بحريتهم ولا يجدون صعوبة فى الوفاء بحاجاتهم الأساسية، ولا يواجهون قيودا فى ممارسة حرياتهم الشخصية وشعائرهم الدينية ويسهمون فى إنتاج المعرفة العلمية ونشرها، عندما يحدث ذلك سوف تتغير نظرة العالم لهم وتتأكد صورة الإسلام كدين للوسطية والتسامح والسلام.

❑❑❑

الفصل السابع

وزارة الهجرة وقانون ومجلس الهجرة وتشابك الأدوار مع الوزارات الأخرى

- من المسئول عن وقف العمل بوزارة الدولة لشئون الهجرة والمصريين بالخارج وضم ملف الهجرة ورعاية المصريين فى الخارج لجهة أخرى؟
- لمصلحة من تعطيل عمل اللجنة العليا للهجرة (المجلس الأعلى للهجرة)؟

وزارة الهجرة ورعاية المصريين فى الخارج:

أنشئت وزارة الدولة لشئون الهجرة ورعاية المصريين بالخارج بموجب القرار الجمهورى رقم ٥٧٤ بتاريخ ١٤ أكتوبر لسنة ١٩٨١م باختصاصات وزير الدولة لشئون الهجرة ورعاية المصريين فى الخارج، ليتولى التعاون مع الوزارات والأجهزة المعنية برعاية شئون المصريين فى الخارج لتكوين رأى عام وطنى يساند القضايا الوطنية والقومية، والإفادة بخبرات المواطنين المصريين فى الخارج فى شتى مجالات التنمية، ولتدعيم الروابط القومية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية بينهم وبين الوطن الأم، وبينهم وبين بعضهم البعض، ولكى يضع سياسة شاملة لهجرة المصريين للخارج فى ضوء أهداف التنمية القومية والاجتماعية والاقتصادية والمصالح القومية للبلاد.

وإقامة وتنظيم المؤتمرات والندوات فى الداخل أو الخارج، والاتصال بالهيئات والجمعيات والاتحادات وغيرها من المؤسسات التى تهتم بشئون المصريين فى الخارج.

قانون الهجرة ورعاية المصريين بالخارج:

كما صدر قانون الهجرة ورعاية المصريين بالخارج رقم ١١١ لسنة ١٩٨٣م حيث اشتمل القانون على خمسة أبواب، تضمن الأول منها أحكاما عامة تسرى على جميع المهاجرين سواء من يهاجر منها هجرة دائمة أو مؤقتة، وضم الباب الثانى أحكام الهجرة الدائمة، والباب الثالث أحكام الهجرة المؤقتة، والباب الرابع أحكام رعاية المصريين فى الخارج، والخامس أحكام ختامية.

وأوجب القانون على الدولة رعاية المصريين فى الخارج والعمل بكافة الوسائل على تدعيم صلاتهم بمصر، وأناط بالوزير المختص بشئون الهجرة اتخاذ ما يلزم من إجراءات، وإصدار القرارات اللازمة لتحقيق الرعاية المنشودة وتحديد أهم هذه الوسائل ومنها:

- إقامة وتنظيم المؤتمرات والندوات فى الداخل والخارج لبحث مشاكل المهاجرين وإيجاد الحلول لها.
- ندب مسئولين عن رعاية شئون المصريين بدول المهجر.
- ترشيح قناصل فخريين فى المدن التى تضم تجمعات مصرية كبيرة ولا توجد فيها بعثات دبلوماسية أو قنصلية.
- تدعيم إنشاء الاتحادات والنوادى والمدارس والمراكز الثقافية والروابط المصرية فى دول المهجر ودعم ما هو قائم منها أدبيا وماديا بهدف إقامة تجمعات مصرية قومية.

- الحفـاظ على الروابط بين المهاجرين وخاصة بين أجيالهم الجديدة من الجليس الثانى والثالث.

وحددت المادة الثالثة مهام الوزير المختص بشئون الهجرة التى يباشرها بالتعاون مع الوزارات والأجهزة المعنية لتحقيق الغاية من هذا القانون ونوجزها فيما يلى:

- رعاية شئون المصريين المقيمين فى الخارج.
- إعداد الدراسات ومشروعات الاتفاقيات مع الدول العربية والأجنبية، لفتح مجالات جديدة للهجرة أمام المصريين، وتيسـير إقامتهم بدول المهجر، وضمان حقوقهم ومصالحهم التى تكفلها لهم الدولة.
- اقتراح وسـائل الإفادة من خـبرة وكفاءة العلمـاء وذوى الخبرات من المصريين المقيمين بالخارج.

وقضـت المادة الرابعة بتشـكيل لجنـة عليا للهجرة برئاسـة الوزير المختص بشئون الهجرة، يشترك فى عضويتها عدد من ممثلى الوزارات المعنية التى يتصل عملها بالمصريين فى الخارج.

أمـا على أرض الواقع فقد مر ثلاثة عقود على صدور القانون، إلا أن أغلـب محتواه لم يتم تفعيله. علـى الرغم من أهميته وضرورة الأخذ به أو تعديلـه لإزالة المعوقات، فالعالم يتغير كل ثانية، والمصريون ينتظرون فـى المهجر منذ عقود لإيقاع أسـرع وتعاون مـدروس بلا تراجع وبقلب مخلص وعقل مسـتنير يتيـح للجميع مهما اختلفت مدارسـهم الفكرية المشاركة لكسر الجمود والشك والتردد.

وفـى عـام ١٩٩١م ألغيت وزارة الدولة لشـئون الهجـرة والمصريين بالخـارج، وتولـت وزارة الخارجية مهـام تلك الـوزارة بضمها لقطاع الشـئون القنصليـة والمصريين بالخارج، وبعد ذلـك نقلت اختصاصاتها من الخارجيـة إلى وزارة القوى العاملة، ليصبح مسـمى الوزارة الجديد هو وزارة القوى العاملة والهجرة ولا زالت على هذا المسمى حتى الآن.

ومما لا شك فيه أن دور وزارة القوى العاملة والهجرة لرعاية المهاجرين المصريين، يحتاج لمراجعة ما تم فى أكثر من عقدين وما لم يتم وأسبابه، حتى يسـهل وضع روشتة علاج تناسب العصر ومتغيراته داخل وخارج الوطن، خصوصا ما يتصل بالأجيال الجديدة.

ذلك يحتاج إلى جهود أجهزة الدولة بالكامل تتضافر للعمل من خلال جهـة واحدة، ولتكـن المجلس الأعلى للهجرة، لوضع أسـس للتعاون والتنسيق مع مختلف دول العالم، من خلال اتفاقيات ثنائية تساندنا فى ذلك أية منظمات دولية متخصصة فى هذا المجال تدعم أهدافنا بشـكل واضح وليس من أجل تحقيق استراتيجيتهم فقط ومعها منظمات المجتمع المدنى داخل وخارج الوطن.

لقد أعلنـت وزارة القوى العاملة والهجرة – عبر موقعها الإلكترونى – حزمة من الأهداف التى تسعى لتحقيقها تتمثل فيما يلى:

١– إعداد دليل شامل عن التيسيرات والخدمات الحكومية التى تقدمها الدولة لأبناء مصر المقيمين فى الخارج.

٢– إصـدار دليل خدمى يتضمـن كافة الخدمات التـى تقدمها الوزارة والمديريات على مسـتوى المحافظـات للمواطنين المترددين عليها،

ويوزع مجانا وينشـر محتواه على الموقع الإلكترونى الخاص بوزارة القوى العاملة والهجرة.

٣- توفير احتياجات المصريين بالخارج من المواد الثقافية والقومية التى تساعد على التواصل مع الوطن والحفاظ على الهوية.

٤- إن الـوزارة هـى حلقة الوصـل والمنفذ لآلية الربط بـين أبناء مصر الخـارج، الذين يسـعون لتنفيذ مشـروعات مجتمعيـة وخدمية، وجميع الجهات الحكومية والوزارات لإقامة مشروعات جديدة.

٥- مراجعة قانون الهجرة والاتفاقيات الدولية التى وقعتها مصر مع عدد من الدول فى مجال الهجرة.

٦- إعادة تشكيل المجلس الأعلى للهجرة، وتفعيل دوره، والتواصل من خلاله مع أبناء الوطن فى الخارج.

٧- تعديـل قانون العمل فيما يتعلق بشـركات إلحـاق العمالة المصرية بالداخل والخارج.

٨- إنشاء موقع إلكترونيا باعتباره إحدى الأدوات التى يتم توفيرها للحكومـة المصريـة، مـن أجل تقويـة الروابط بـين المصريين المهاجريـن وبلدهـم الأم، وتقويـة الروابط بـين المنظمات غير الحكوميـة المصرية بالخـارج، والهيئات الأخـرى التى تدعم المصريين المهاجرين.

٩- تنظيم تنقل العمالة على المسـتوى المحلـى والإقليمى والدولى، عن طريق تحسين مخرجات التعليم والتدريب الفنى والتقنى، بما يلبى احتياجات سوق العمل.

١٠- التعـاون بين وزارة القوى العاملة ومشـروع إصـلاح التعليم الفنى والتدريـب المهنى، الذى يتبناه الاتحـاد الأوروبى لتقديم أفضل تدريب ممكـن للراغبين فى العمل، ومن المتوقع تطوير ٢٧ مركزا للتدريـب المهنى على مسـتوى المحافظـات، ومراجعة المعايير المهارية والاختبارات لعدد ٣٤٩ مهنة.

١١- إصـدار كتيبات تتضمن معلومات ضروريـة عن كل دولة من دول الاسـتقبال وقوانينها لتوعية المواطنين الراغبين فى الهجرة، ونظم دخول تلك الدول والإقامة.

أما عن مهام قطاع الهجرة (موقع قطاع الهجرة):

- إجراء المزيد من المسـوح والدراسات حول احتياجات ومتطلبات أسواق العمل الخارجية والتركيز على توفير فرص هجرة خاصة للراغبين فى الهجرة الدائمة وذلك من أجل امتصاص الفائض بين قوة العمل وزيادة تدفق المدخرات إلى مصر.
- قيـام القطاع بصفة دورية بتجميع العديد من المعلومات المهمة والمتعلقة بالقوانـين الخاصة بالهجرة فى مختلف الدول المضيفة وذلك بالتعاون الوثيق مع السفارات والقنصليات المصرية بتلك الدول وكذلك ما يتوافر لديها من بيانات حول الجاليات المصرية بالخارج.
- القيـام بحملة إعلامية لتوعية الشـباب المصـرى بمخاطر الهجرة غير القانونية وإرشـادهم إلى قنـوات الهجرة الشـرعية حماية لأرواحهم وأموالهم وحفاظا على سمعة الوطن وعلاقاته مع الدول المضيفة.
- تطويـر وتدعيـم سـبل التعاون مع الجهـات المعنية بشـئون الهجرة الخارجية من خلال اللجنة العليا للهجرة التى تقوم بطرح الموضوعات

المهمة الخاصة بالمصريين فى الخارج والمشاكل التى تواجههم ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها.

- تفعيل دور الاتحاد العام للمصريين فى الخارج وتعديل إطاره القانونى بما يضمن تمثيلا صحيحا وفعالا للمهاجرين.
- دعم وتشجيع ومساندة التجمعات للجاليات المصرية فى الخارج والربط بين هذه التجمعات بعضها البعض بما يحقق التفاعل اللازم والأهداف المرجوة فى مجالات الحقوق السياسية والتمثيلية للمواطن المصرى المهاجر والدور الاقتصادى والاجتماعى لتجمعات المصريين فى الخارج فى تنمية الوطن.
- دعم وسائل الإعلام المتطور للحفاظ على اللغة العربية بين الأجيال المتعاقبة من أبناء المصريين فى الخارج وذلك عن طريق القنوات الفضائية وتقوية الإذاعات الموجهة باللغة العربية إلى دول المهجر وإرسال النشرات والمطبوعات والكتب والشرائط لتعليم اللغة العربية لمتحدثى الإنجليزية والفرنسية.
- الاستفادة من التجمعات للجاليات المصرية ووسائل الإعلام المتطور فى مشروعات حصر للموارد البشرية والمالية الناجمة عن ظاهرة الهجرة المصرية وتعظيم الاستفادة من خبرة وكفاءة العلماء المصريين فى الخارج للتنمية فى مصر.

أما إدارة التمثيل الخارجى فإنها تقوم بالأعمال الآتية:

- إعداد الدراسات عن ظروف وشروط العمل والإقامة بالدول المستقبلة للعمالة المصرية.

- إعداد مشروعات الاتفاقيات والبروتوكولات الثنائية التى تبرم مع الدول العربية والأجنبية فى مجال تشغيل وتنقل العمالة الوطنية ومتابعة تنفيذها.
- متابعة تنفيذ توصيات اللجنة العليا لتخطيط واستخدام القوى العاملة فى الداخل والخارج.
- التوجيه الفنى لمكاتب التمثيل العمالى بالخارج لتنشيط الطلب على العمالة المصرية وفى حمايتها ورعايتها والحفاظ على حقوقها فى الدولة المستقبلة لها.
- إعداد الدراسات اللازمة لإمكانية إنشاء مكاتب تمثيل عمالى جديدة بالخارج لكثافة العمالة المصرية فى بعض الدول المستقبلة لهذه العمالة.
- المشاركة فى اجتماعات اللجان التحضيرية للجان العليا المشتركة مع الدول العربية.
- بحث شكاوى المصريين المتعلقة بالعلاقة التعاقدية بالخارج ومتابعة حصول العمالة المصرية على مستحقاتها المالية.
- إعداد بيانات إحصائية بحجم العمالة العائدة وتوزيعاتها المهنية والجغرافية وتقدير الخسائر المادية الناجمة عن العودة الفجائية للعمالة بالاشتراك مع الإدارات المعنية.
- التصديق على عقود العمل الموقعة من المستشارين العماليين.
- وضع البرنامج الفنى لزيارات السادة وزراء العمل العرب مما يساهم فى تذليل العقبات التى تواجه العمالة المصرية بالخارج.
- التنسيق مع وزارة الخارجية لحل مشاكل العمالة المصرية بالدول التى لا يوجد بها مكاتب للتمثيل العمالى بالخارج.

- الأمانة الفنية تختار المستشارين العماليين والملحقين الإداريين.
- وضع ميزانية المصروفات الإدارية لمكاتب التمثيل العمالى بالخارج.
- متابعة نشاط شركات إلحاق العمالة بالخارج.
- مخاطبة القنصليات بأسماء الشركات المرخص لها وأسماء مندوبيها المعتمدين.
- المشاركة فى لجان البت مع الأجهزة المعنية بوزارة الداخلية لمناقشة مشاكل شركات إلحاق العمالة بالخارج.
- دراسة شكاوى المصريين الواردة من مكاتب التمثيل العمالى بالخارج حول شركات إلحاق العمالة ومخالفتها واتخاذ اللازم بشأنه.

المجلس الاستشارى للمصريين بالخارج:

- فى لقائه النيل للأخبار يوم ٢٠١١/١٢/١٣م (برنامج ملف خاص) عقب نشرة أخبار الخامسة. صرح السفير مساعد وزير الخارجية للشئون القنصلية والمصريين بالخارج بأن اللجنة العليا لدراسة مشكلات المصريين بالخارج تجتمع دوريا.
- فى ٢٠١٢/١١/٢٦م كتب محمد العجرودى بالأهرام يقول:

بعد إعلان رئاسة الجمهورية الاتجاه لتشكيل المجلس الاستشارى للمصريين بالخارج، الذى قرر الرئيس محمد مرسى إنشاءه ليضم ممثلين عن كل تجمعات المصريين بالخارج، ليكون على تواصل معهم من أجل تلبية احتياجاتهم وبحث مشاكلهم ودعم مشاركتهم فى خطط التنمية الاقتصادية ودفع عجلة الاستثمار. كشف خالد الأزهرى وزير القوى

العاملة والهجرة أنه سيتم الإعلان قريبا عن إنشاء المجلس ليكون أول كيان حقيقى للمصريين فى الخارج.

• وفى لقاء الأهرام وزير القوى العاملة والهجرة بتاريخ ٢٠١٣/٢/١٨م وسؤاله عن المجلس الاستشارى للمصريين فى الخارج أجاب بما يلى:

بالتأكيد تشكيل المجلس الاستشارى للمصريين فى الخارج يعتبر خطوة مهمة من أجل بناء الثقة بين الدولة وأبنائها بعد إهمالهم لعقود، وسيكون من حق كل مصرى فى الخارج الترشح لعضويته، وسيتم وضع خطة عمل المجلس بناء على ما سيقدمه كل من يرغب فى الترشح لصياغة عمل المجلس وتوجهاته، ثم يعقب ذلك وضع آلية الترشح ورسم الخطوات التى تكفل عمل المجلس بشكل يعود بالفائدة على المصريين فى الخارج، ومن المنتظر أن يساعد المجلس على إنشاء صندوق لرعاية المصريين فى الخارج، وتحديد كيفية الاستفادة من خبراتهم لخدمة الوطن، وكفالة تواصل أبناء المصريين فى الخارج من الجيلين الثانى والثالث.

وبسؤاله عن المحاور التى يعمل فى إطارها قطاع الهجرة أجاب بما يلى:

ربط المصريين فى الخارج بأرض الوطن، والاهتمام بأبناء الجيلين الثانى والثالث وتسهيل التواصل بين أبناء مصر بالخارج وكافة القنوات داخل مصر هو ما ستعتمد عليه سياسة قطاع الهجرة بالوزارة فى المرحلة المقبلة، كما ستشهد الفترة المقبلة مزيدا من التواصل والتعاون مع عدد كبير من رؤساء وأعضاء مجالس إدارات الجاليات المصرية سواء فى منطقة الخليج أو فى أوربا وأمريكا وأستراليا.

واضح من حديث السفير مساعد وزير الخارجية فى ٢٠١٢/١٢/١٣م (النيل للأخبار) عن لجنة عليا لدراسة مشكلات المصريين فى الخارج، وواضح أيضا من تصريحات وزير القوى العاملة والهجرة للأهرام بتاريخ ٢٠١٣/٢/١٨م أن النية تتجه لإقامة مجلس استشارى للمصريين فى الخارج يكون تابعا لرئاسة الجمهورية مباشرة.

لقد نسى أو تناسى كل هؤلاء المسئولين أن هناك قرارا جمهوريا منذ عام ١٩٨١م بإنشاء وزارة دولة للهجرة ورعاية المصريين بالخارج كان من الأولى إعادتها فى آخر تشكيل وزارى بدلا من الوزارات التى أنشئت للترضية والمجاملة أو لأهداف غير معلومة.

وهناك أيضا قانون للهجرة ورعاية المصريين بالخارج رقم ١١١ لسنة ١٩٨٣م يحتاج إلى تعديل بعض بنوده وتفعيله.

وهناك أخيرا مجلس أعلى للهجرة يمكن تعديل تشكيله وبعض اختصاصاته وضم ممثلى المصريين بالخارج له.

والغريب أن القرار الجمهورى لم يتم إلغاؤه ولا القانون ١١١ لسنة ١٩٨٣م أيضا فكيف يخرج السيد وزير القوى العاملة والهجرة والسفير مساعد وزير الخارجية باقتراح تشكيل مجلس استشارى للمصريين بالخارج فى وجود القانون والقرار الجمهورى، أهو توجه عام لدى مسئولى الدولة المصرية بالبدء دائما من جديد وهدم القديم أو إهماله وعدم البناء على جهود سابقيهم خاصة إن كانت تمثل مساعى وخطوات إيجابية فى مجملها؟!.

والسؤال للمسئولين: كيف يكون اقتراحكم مجلس استشارى للمصريين بالخارج أحد مؤسسات المجتمع المدنى وهو تابع لرئاسة الجمهورية؟

ثم كيف يصدر قرار جمهورى بإنشائه ليمثل تجمعات المصريين وهو فى شكله مكون حكومى؟

وكيف يصدر القرار الجمهورى دون تحديد لتوجهات المجلس وسياسته ومهامه؟

يا سادة، اقرأوا وراجعوا واستوعبوا ما صدر من قوانين أو قرارات فى شأن رعاية المصريين فى الخارج، وكذلك توصيات مؤتمراتهم وسوف تضعون أنفسكم والمصريين فى الخارج، على أول الطريق الصحيح، وبعدها يمكن مع أول مؤتمر عام بعد الثورة البناء على ما كان من رؤى ودراسات لتصحيح المسار، ولتحقيق كل الأهداف، فالخصومة مع التاريخ لا تفيد الأوطان، ولا قادة المستقبل، إنها تهدم ماضى الأمة وتفرق الحاضر وتشتت المستقبل.

مصلحة مصر ومصالح المصريين بالخارج تقتضى وزارة لهم ويمكن تعديل قانونهم وإعادة تشكيل المجلس الأعلى للهجرة بضم ممثلى التجمعات المصرية بالخارج ودراسة جميع توصيات المؤتمرات السابقة منذ انعقاد أول مؤتمر وحتى المؤتمرات المتخصصة بعد ثورة ٢٥ يناير.

نحتاج الآن ولعدم إهدار الوقت والجهد، ولبناء الثقة، إعادة المؤسسات التى تم تعطيلها عمدا، والأهم إحساس المصريين بالخارج أن توصيات مؤتمراتهم منذ عام ١٩٨٣م محل اهتمام، يعاد النظر فيها من قبل المسئولين لطرحها فى أول اجتماع لمجلس الهجرة ولأول مؤتمر عام لهم بعد الثورة.

ثـم تجميع كل الدراسـات الخاصة بمشـروع قانون الهيئـة العامة لصنـدوق رعايـة المصريين بالخارج من مجلس النـواب ومجلس الوزراء والخارجيـة والقوى العاملة وتكليف لجنـة من المجلس الأعلى للهجرة تعاونها مجموعة قانونية ثم مراجعته بمجلس الدولة تمهيدا لعرضه على المجلس النيابى لإقراره.

تشابك دور وزارة الخارجية مع أدوار الوزارات الأخرى:

علينا ونحن نطالع ملف رعاية المصريين بالخارج ملاحظة التشـابك والتداخل بين مسـئوليات الوزارات من ناحية والقوانين واللوائح المنظمة والموارد المالية من ناحية أخرى:

- فنجد قانون الهجرة ورعاية المصريين بالخارج رقم ١١١ لسـنة ١٩٨٣م ولائحتـه التنفيذية يخاطب وزارة الهجرة ورعاية المصريين بالخارج، وبعـد إلغائها انتقلت الاختصاصات للخارجية، ثم إلى القوى العاملة منذ أوائل التسـعينيات من القرن الماضى ليصبح المسمى «وزارة القوى العاملة والهجرة» وهى المسئولة عن الهجرة ورعاية المواطنين بالخارج.
- لا يوجد بند مخصص بموازنة وزارة الخارجية لرعاية المصريين بالخارج وتتصرف أية بعثة قنصلية أو قسم قنصلى بالسفارة فى الحالات الآتية على النحو التالى:

– وفـاة أى مواطن مصرى بالخارج يتم تجهيـز ونقل جثمانه إلى أرض الوطن، أو دفنه محليا طبقا لطلب الأسـرة ووفقـا للتعليمات المنظمة خصمـا على حسـاب وزارة الصحة فى حالة ثبوت الإعسـار المادى لأسرته.

- عند عودة المواطن لأرض الوطن إجباريا أو اختياريا فى حالة الإعسار يتم صرف تكاليف الإعاشة حتى موعد السفر وتذكرة طيران (أو أية وسيلة سفر) ولأرض الوطن فقط خصما على حساب وزارة الداخلية، يتم تحصيلها من المواطن العائد.

• عمليا نجد أن وزارة الخارجية وبعثاتها الدبلوماسية بالخارج تقوم بـ:

- تقديم جميع الخدمات القنصلية للمواطنين بالخارج نيابة عن كل الوزارات فى مصر.
- تقديم الرعاية الممكنة للمواطنين وحل مشكلاتهم فى حدود الإمكانيات المادية والبشرية ومستوى التأهيل والتدريب المتاح.
- إدارة الأزمات التى يتعرض لها المواطنون بالخارج نتيجة أحداث مفاجئة مثل: حرب الخليج أو لبنان أو أحداث أم درمان أو الثورة التونسية أو الثورة فى ليبيا أو فى سوريا... إلخ، من تأمين المواطنين أو توفير سبل إعاشة، أو تدبير وسائل نقل جوا أو بحرا أو برا، وهى فى ذلك تتحمل العبء الأكبر تساندها القوات المسلحة ومصر للطيران وفقا للمتاح.

• بينما يقتصر دور وزارة القوى العاملة والهجرة على:

- قيام المكاتب العمالية بالخارج والتابعة للوزارة بالتدخل فى حالات الخلاف على تنفيذ بنود عقد العمل بين المواطن وجهة العمل أو الكفيل، وصرف المستحقات ونقل الكفالة (ويتركز هذا النشاط فى الدول العربية).
- مراجعة عقود العمل التى تقدم لها والتصديق عليها.

- القيـام بجولات فى بعـض دول العالم بحثا عن فرص جديدة للعمالة المصرية وتسـوية أوضاع حالات الهجرة غير الشـرعية وهى شـبيهة ببعثـات طرق الأبواب بالتنسـيق مع منظمة العمـل الدولية ومنظمة الهجرة الدولية، لتظل محدودة الأثر والتأثير.

إذا كنـا جادين فعلا فى رعاية المصريين فى الخارج باعتبارهم مواطنين لهم حقوق وعليهم واجبات فإنه يتعين النظر فى:

١) فصل نشـاط الهجـرة ورعاية المصريـين بالخارج عـن وزارة القوى العاملة والتدريب، فهذه الأنشـطة لا تلتقى عمليا، وليسـت لدى القوى العاملة آليات تنفيذها، كما أنها تحد من دورها فى الداخل سـواء فى التدريب، أو التشـغيل، أو مواجهة مشـكلات العمالة فى قطاعات الدولة واتحادات العمال، ومع المسـتثمرين، ومكاتب إلحـاق العمالة بالخارج، ومراجعة عقـود العمل بالداخل والخارج بالإضافـة للإضرابات والمظاهـرات والاحتجاجات والمفاوضات مع أصحاب الأعمال وإدارات الشـركات، وهو عبء ثقيل يصعب معه تحميلها بشئون الهجرة ورعاية المصريين فى الخارج، إنه عالم آخر.

٢) تعديل قانون الهجرة ورعاية المصريين بالخارج رقم ١١١ الصادر عام ١٩٨٣م وفقا لطبيعة فصل النشاط «هل يتم إعادة العمل بوزارة دولة لشئون الهجرة والمصريين بالخارج، أم سيتم ضم هذا النشاط لوزارة الخارجية القطاع القنصلى؟».

٣) تفعيل دور المجلس الأعلى للهجرة مع تعديل تشـكيله وضم ممثلين عن تجمعات المصريين بالخارج له بدلا من إنشاء مجلس استشارى بقرار جمهورى جديد.

٤) تخصيص أو استحداث بند لرعاية المصريين فى الخارج بموازنة وزارة الخارجية، لحين الانتهاء من إقرار مشروع قانون الهيئة العامة لصندوق رعاية المصريين بالخارج المتعثر منذ عام ١٩٩٥م، بسبب الخلافات بين الوزارات على تبعيته وتشكيل مجلس إدارته وموارده. والخاسر الوحيد هو المواطن المصرى فى الخارج، وهو أمر يستلزم المساءلة؟!

٥) توافر الإرادة السياسية سواء على مستوى مؤسسة الرئاسة أم وزارة الخارجية، لتمكين سفاراتنا وقنصلياتنا فى الخارج من ممارسة دورها الفعلى فى رعاية المواطنين ومتابعة حقوقهم، وتبنى مواقفهم طالما عادلة ولا تتعارض مع القوانين المحلية.

٦) إعادة النظر فى أسلوب اختيار العناصر التى تعمل بالقنصليات العامة والأقسام القنصلية بالسفارات؛ لتتوافق مع رغباتهم الشخصية وقدراتهم على تحمل تلك النوعية من الأعباء، مع إعدادهم ببرامج متخصصة على الاتصال بالمواطنين وخدمة العملاء والعلاقات العامة، فالتعامل مع المواطن ابتداء من استقباله وحتى توديعه، أهم الأدوار إلى جانب النواحى الفنية والقانونية، وفنون التعامل مع السلطات المحلية المتعددة (مع توفير المورد المالى اللازم لإعادة التأهيل والتدريب المستمر؛ حيث أن المدرج لبند التدريب غير كاف، إذا ما قورن بالهدف منه، أو ببنود أخرى لا تحقق أية أهداف وليس لها نتائج).

٧) زيادة الأعداد فى البعثات الدبلوماسية (الأقسام القنصلية) أو القنصليات العامة لمواجهة الأعباء المتزايدة لخدمة المواطنين.

الفصل الثامن

مشروع قانون الهيئة العامة لرعاية المواطنين المصريين فى الخارج

إن تأخير إقرار مشروع قانون الهيئة العامة لصندوق رعاية المصريين بالخارج مثال للتخبط والتردد والعمل فى مجلس الوزراء كجزر منعزلة. وإعلاء المصالح الشخصية على المصلحة العامة. كما تقع مسئولية عدم خروج هذا القانون للنور وحتى اليوم إلى مؤسسة الرئاسة ورئاسة الوزراء والوزراء والمجالس النيابية وكافة مسئولى الدولة المصرية.

التطورات التى مر بها المشروع المقترح:

أولا – اقترحت وزارة الخارجية (القطاع القنصلى) فى عام ١٩٩٥م إنشاء صندوق قومى لرعاية المصريين فى الخارج:

ووافق رئيس مجلس الوزراء على الفكرة من حيث المبدأ، وفيما يلى أهم ملامح المشروع الذى حاز الموافقة المبدئية:

١- الغاية من إنشاء هذا الصندوق:

يهدف الصندوق إلى توفير مزيد من الرعاية للمواطنين بالخارج، عن طريق التكافل الاجتماعى خاصة فى الحالات التالية:

- تجهيز ونقل جثامين المتوفين إلى أرض الوطن، وفى حالة الدفن محليا، يتحمل الصندوق تكاليف ذلك، ويتولى الصندوق استرداد التكاليف من الجهات التابع لها المتوفى فى حالة وجود نظام خاص يغطى مثل

هـذه التكاليف (على الصنـدوق تحمل التكاليـف دون الرجوع لأية جهة، أو البحث عن الحالة المادية لأى مواطن مصرى).

- توفير الرعاية القانونية عند الضرورة بالنسبة للقضايا غير التجارية.
- مواجهـة المتطلبات الأساسـية والضرورية الناجمة عـن الحوادث أو الكوارث المفاجئة التى يتعرض لها بعض المواطنين.
- توفير الإعاشة المؤقتة للمواطنين العائدين من الدول التى يتواجدون بها فى حالة عدم توفيرها.
- ما يقرره الصندوق من حالات إضافية مستقبلا.
- ليـس هناك تعارض بين إقامـة هذا الصندوق القومى الشـامل وإقامة صناديـق أو أنظمة أخرى تتم بجهود ذاتية لخدمة المصريين بالخارج (أهمية التنسيق بين مختلف الصناديق القائمة والهيئة العامة لصندوق رعاية المصريين بالخارج).

٢- موارد الصندوق:

يعتمد هذا الصندوق على موارد متعددة منها:

- إسـهامات أولية من وزارات الدولة المعنية برعاية المصريين (الشـئون الاجتماعيـة – الأوقـاف – القـوى العاملة والهجرة – السـكان – الخارجية.. إلخ).
- فرض رسـم محدود (دولارين) على بعض المعاملات القنصلية الخاصة بالمصريين بالخارج تخصص حصيلته لحساب هذا الصندوق.
- النظـر فى إمكانية تخصيص نسـبة مئوية من المتحصـلات القنصلية لصالح هذا الصندوق.

- زيادة دولار واحد على كل تذكرة سفر تصدر للمواطنين بالخارج.
- فتح باب التبرعات فى هذا الصندوق.
- حصيلة الحفلات والنشاطات الخيرية التى تقام لصالح المواطنين المصريين فى الخارج.
- المساعدات والهبات من الهيئات والمنظمات الدولية أو الإقليمية.
- يمكن أن تؤول إلى هذا الصندوق أية أصول مخصصة فى أوعية أخرى لرعاية المواطنين فى الخارج.
- يتم إدارة أموال هذا الصندوق بأسلوب يمكن من تنمية موارده (ودائع بفوائد).

٣- إدارة الصندوق:

- للصندوق كيان مستقل، وسيكون له شخصية اعتبارية ومقره وزارة الخارجية (أو وزارة القوى العاملة والهجرة) مع التنسيق بينهما (والأفضل أن يتبع هذا الصندوق وزارة دولة لشئون الهجرة والمصريين بالخارج).
- بحث الصيغة المناسبة لمشاركة المصريين بالخارج ووزارات الدولة المعنية برعايتهم فى إدارة نشاط الصندوق.

ثانيا: فى يوم الأحد الموافق ٢٠٠٠/٥/١٤م نشرت الأهرام فى صدر صفحتها الأولى:

التأمين على العمالة المصرية فى الخارج وتغطية أخطار الإصابة وتكلفة العودة إلى البلاد:

١- قررت اللجنة الوزارية الخاصة بتحسين أوضاع العمالة المصرية فى الخارج فى اجتماعها برئاسة رئيس مجلس الوزراء أن تقوم وزارة القوى العاملة والهجرة بالتنسيق مع وزارات العمل بالدول المستقبلة للعمالة المصرية، بتعميم نظام التأمين الذى يغطى أخطار الوفاة والإصابة والعجز، وتأمين العودة إلى البلاد عن طريق شركات تأمين متخصصة.

٢- كما قررت اللجنة التنسيق مع الدول المستقبلة للعمالة حول تحديد نوعيتها المطلوبة للسوق، والتوسع فى إعلام العمالة بظروف واحتياجات الأسواق الخارجية، واتباع القواعد التى تكفل لها الاستمرار فى النشاط.

ثالثا: وفى ٢٠٠٢/٩/١٨م نشرت صحيفة الأهرام عن مشروع للتأمين على المصريين بالخارج:

انتهت وزارة القوى العاملة والهجرة من خلال اللجنة المصرية الخاصة بالتأمين على العاملين بالخارج على الحوادث والوفاة ونقل الجثمان والعودة المفاجئة للمؤمن عليه عند إلغاء التعاقد والمساندة القضائية، ويقترح المشروع صرف ٢٠ ألف جنيه كتأمين للوفاة الطبيعية عند حدوثها خارج أرض الوطن وبالنسبة للحوادث بالخارج فيصرف للمؤمن عليه أو لورثته ٢٠ ألف جنيه أو للمستفيدين من التغطية بشرط أن تكون الوفاة خلال سنة من تاريخ وقوع الحادث، وفى حالة العجز الكلى المستديم خلال سنة من تاريخ وقوع الحادث، يصرف للمؤمن عليه أيضا عشرون ألف جنيه أما فى حالة العجز الجزئى المستديم الذى يحدث خلال سنة من تاريخ وقوع الحادث، فيصرف للمؤمن نسبة من مبلغ تأمين الوفاة والعجز الكلى

المستديم وفقا لنسبة العجز الجزئى الذى أصابه وتحدد نسبة العجز وفقا لتقرير الجهات الطبية الحكومية فى مصر أو فى دولة العمل وبمراعاة ما هو معمول به فى هذا الشأن من قوانين التأمينات الاجتماعية.

رابعا: وفى ٥ نوفمبر ٢٠٠٧م أفادت الأهرام عزم وزير الخارجية من جديد التقدم بمشروع إنشاء الهيئة العامة لرعاية المصريين بالخارج لمجلس الوزراء تمهيدا لعرضه على مجلس الشعب: ومن المنتظر أن تبدأ الهيئة عملها بشكل فعلى مع بداية العام المقبل، وسوف تعنى بتوفير التمويل اللازم لسد بعض الثغرات الموجودة فى منظومة رعاية الدولة لأبنائها فى الخارج، مثل الرعاية القانونية، والإعاشة لمن تستدعى ظروفه ذلك، وتستهدف الهيئة وفقا للمشروع الذى سيتم عرضه على مجلس الوزراء، دعم الجهات التى تقدم خدمات اجتماعية وثقافية وقانونية للمصريين بالخارج، وتشجيع إقامة صناديق تكافل اجتماعى وتأمينى أو أية أنظمة أخرى بالتنسيق مع الجهات المصرية لتوعية المواطنين والمهاجرين بحقوقهم وواجباتهم، وتأتى أهمية مشروع إنشاء الهيئة بالخارج، ليس فقط لكونه يقدم خدمات لستة ملايين مصرى بالخارج، لكن أيضا لكونه سيؤثر بشكل غير مباشر فى نحو ثلاثين مليون مصرى داخل الوطن من أسر وأقارب المصريين بالخارج، فضلا عن أن حجم تحويلاتهم المباشرة تقدرها بعض الدراسات بنحو تسعة مليارات دولار سنويا.

خامسا: وفى يوم الأحد الموافق ٢٠٠٨/٦/٨م:

اجتمعت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب لدراسة مشروع الهيئة العامة لرعاية المصريين فى الخارج المقدم من وزارة الخارجية

بالتعاون مع وزارة القوى العاملة، وفى هذا الإطار تم استعراض المشروع خلال الاجتماع المشار إليه عبر التركيز على المحاور التالية:

١- الحاجة الشديدة والملحة لإنشاء آلية قادرة على تقديم الدعم اللازم للمواطن المصرى بالخارج سواء المادى أو المعنوى أو القانونى، وذلك فى حالات الحوادث، أو مواجهة الاتهامات، أو التعرض لمشكلات مع أصحاب العمل، أو الإعسار المادى، وغير ذلك من المشكلات التى لا قبل لوزارة الخارجية القيام بأعبائها فى ضوء محدودية الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة لها، والتأكيد على أن أهم أهدافها يجب أن تتمثل فى توفير الرعاية القانونية، الإعاشة الكريمة، التوعية، دعم الخدمات الاجتماعية والثقافية والتعليمية، إقامة صناديق التكافل، وكل الأنشطة الإضافية التى تضمن تحقيق أهداف الهيئة.

٢- استعراض الجهود المضنية التى تقوم بها وزارة الخارجية للإشراف على المصريين فى الخارج وتوفير أقصى حماية ممكنة لهم، وكذا أهم المشاكل والمعوقات التى تقابلها أثناء قيامها بهذه الجهود، وأوجه القصور التى تستدعى إنشاء الهيئة المقترحة، وعلى سبيل المثال:

١) ضخامة عدد المواطنين المصريين بالخارج، حيث إن الحصر المبدئى المتوافر لدى وزارة الخارجية نحو سبعة ملايين مواطن علاوة على أن عددا لا يستهان به يقيم فى دول عديدة بصورة غير شرعية أو قانونية، وبالتالى لا يمكن حصره لتقديم الرعاية له.

٢) عدم وجود آليات قادرة على رفع وعى وكفاءة المواطن المصرى قبل سفره إلى أية دولة، علاوة على ضمان حقوقه والتأكد من إعداده للعمل الذى يرغب فى الالتحاق به.

٣) عدم توافر آلية «فعالة» للرقابة على عقود العمل ومكاتب إلحاق العمالة لضمان الحد الأدنى من حصول المواطن المصرى على حقه، وعدم تعرضه للمشكلات بعد سفره.

٤) محدودية الموارد المالية والبشرية المتاحة لوزارة الخارجية وبعثاتها بالخارج فى الوقت الذى تُطالب فيه بتحمل المسئولية كاملة عن مواطنيها فى الخارج، حيث إن جالياتنا فى بعض الدول قد تصل أعدادها إلى حوالى مليون ونصف مليون مواطن (ليبيا والمملكة العربية السعودية) بينما لا يتعدى تمثيل بعثاتنا فيها بعثتين أو ثلاثة على الأكثر، ولا يزيد عدد العاملين فى هذه البعثات عن بضع عشرات، إضافة إلى أنه فى حالات الطوارئ التى تستلزم الانتقال إلى مدن أخرى بعيدة أو وقوع حادثة ما أو تعرض أى من المواطنين المصريين لأى مكروه أو قضية أو إيقاف راتبه مثلا لا تتوافر الموارد المطلوبة (وفى الكثير من الأحيان يتحمل أعضاء البعثة النفقات على حسابهم الخاص. إذ أن معالجة أية حالة طارئة مما ذكرته تستلزم استصدار قرار وزارى، وهو ما لا تتأخر فيه الوزارة فى حدود المتاح لها من إمكانيات وفى إطار الدور المنوطة به).

سادسا: وفى صحيفة الأهرام وبتاريخ ٢٠١٠/٣/٣١م نشرت خبرا يفيد موافقة لجنتى القوى العاملة والعلاقات الخارجية بمجلس الشعب على الاقتراح:

بمشروع قانون مقدم من النائب مصطفى قرشى بإنشاء الهيئة العامة لرعاية المصريين بالخارج على أن تكون لها الشخصية الاعتبارية ومقرها مدينة القاهرة وتتبع وزارة الخارجية والقوى العاملة وقد وافقت وزيرة القوى العاملة على إنشاء صندوق لرعاية المصريين العاملين بالخارج على أن يمول تمويلا ذاتيا ويتبع مناصفة القوى العاملة والخارجية.

والمقصود من هذه الهيئة الدعم المادى والتمويل لرفع كفاءة وأداء خدمات أفضل للمواطنين المصريين بالخارج ويشارك فى مجلس إدارتها عدد من أعضاء الهيئات والوزارات وجهات أخرى منها مجلس الدولة والرقابة المالية المتمثلة فى الجهاز المركزى للمحاسبات وسيكون دور مجلس الدولة والرقابة المالية المتمثلة فى الجهاز المركزى للمحاسبات مراقبة وانضباط العمل بالهيئة من الناحية القانونية.

والهيئة ستقوم بتوفير التمويل الذى سيتم من خلاله التعاقد بشكل جماعى مع المكاتب القانونية ذات الخبرة القانونية بالدول العربية والأجنبية للدفاع عن حقوق المصريين بالخارج ومساعدتهم والوقوف بجانبهم فى أية قضايا، وذلك فى ضوء القواعد والضوابط التى يضعها مجلس إدارة الهيئة.

تتضمن الموارد التبرعات والهبات والوصايا والإسهامات المالية وحصيلة طابع الهيئة الذى سيصدر قرار بتحديده من رئيس الجمهورية،

وأيضا عائد استثمارات أموال الهيئة، فضلا عن موارد أخرى تقرر للهيئة طبقا للقانون. كما نص مشروع القانون على استقلالية موازنة الهيئة ويكون لها حساب خاص بالبنك المركزى أو فى أحد البنوك الأخرى بموافقة وزير المالية تودع فيه حصيلة مواردها، وتعتبر أموالها أموالا عامة، كذلك يكون للهيئة مجلس إدارة مدته ثلاث سنوات، وله السلطة العليا المهيمنة على شئونها ويختص بتصريف أمورها وتقرير السياسة العامة التى تسير عليها والخطة السنوية لمشروعاتها، على أن يكون له أن يتخذ القرارات اللازمة لتحقيق رعاية المصريين فى الخارج وإصدار اللوائح المتعلقة بشئونها الفنية والإدارية والمالية.

سابعا: وفى يوم الاثنين الموافق ٢٠١١/١/٢٧م نشرت الأهرام ما يلى:

تبحث اللجنة التشريعية بمجلس الوزراء مشروع القانون الذى تقدمت به وزارتا القوى العاملة والهجرة والخارجية، بإنشاء الهيئة العامة لصندوق رعاية المصريين بالخارج.

وأكد وزير القوى العاملة والهجرة، أن مشروع القانون، يتضمن إنشاء هيئة عامة تسمى الهيئة العامة لصندوق رعاية المصريين العاملين بالخارج، وذلك فى المسائل المتعلقة بالإقامة وعقود العمل.

وقال إن مشروع القانون ينص على أن تقوم الهيئة بمباشرة دعم الاتحادات والروابط والنوادى والتجمعات المحلية للمصريين بالخارج، وتشجيع إقامة صناديق تكافل اجتماعى وتأمينى محلية أو أية منظمة أخرى تتم إقامتها بالجهود الذاتية لخدمة تجمعات المصريين فى الدول

المختلفة، والتنسيق مع الوزارات والهيئات المعنية بتوعية المصريين المغتربين بحقوقهم وواجباتهم قبل السفر، ويتولى إدارة الهيئة مجلس إدارة يصدر بتشكيله قرار من وزير الخارجية بحيث يضم ممثلين عن وزارات الخارجية والقوى العاملة والداخلية والمالية.

إن السعي لإنشاء هيئة عامة لصندوق رعاية المصريين بالخارج تكون لها ميزانيتها المستقلة سوف توفر على أجهزة الدولة المصرية الكثير من الجهود، وتقدم رعاية متميزة للمواطنين خاصة إن كانت هذه الرعاية بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدنى داخل وخارج الوطن (نوادى / جمعيات / اتحادات / جاليات... إلخ) وفى وجود ممثلين لهم فى مجلس الإدارة، والاهتمام بأبناء المهاجرين من الجيلين الثانى والثالث لزيارة وطنهم مصر وترتيب برامج مستديمة لرؤية أماكن سياحية وترفيهية وصناعية وزراعية وتعليمية وثقافية وأحزاب ونوادى ليلمسوا بأنفسهم أوضاع وطنهم والاختلاط بأبنائه المناظرين لهم فى الداخل مع استمرار التواصل معهم بالوسائل الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت لاستطلاع رؤيتهم فى مختلف المجالات، والمساهمة فى تنمية وطنهم، واستحداث برامج لتعليم اللغة العربية.

إن استمرار الخلاف بين الوزارات حول تبعية الصندوق وإدارة نشاطه ووسائل تمويله يدفع ثمنه المواطن فى الخارج، وحتى يحقق الصندوق الأهداف التى قام من أجلها تكون تبعيته إما لوزارة الهجرة ورعاية المصريين بالخارج وهو أفضل الخيارات أو لوزارة الخارجية وهو خيار ثان فى حالة ضم الهجرة ورعاية المصريين بالخارج لها بصفة نهائية ويمثل

فى مجلس إدارته الوزارات والجهات ذات الصلة برعاية المصريين وممثلو الجاليات المصرية بالخارج ومقره القاهرة مع اختيار عناصر لديها الخبرة والكفاءة لممارسة نشاطه فى الخارج على أن يؤول لها أصول وموجودات المكاتب العمالية داخل مقار السفارات والقنصليات.

□□□

الفصل التاسع
مؤتمرات المصريين بالخارج

رأيت أنه من المفيد استعراض ملخص لعدد من المؤتمرات لمعرفة مدى حرص ممثلى المصريين بالخارج على حضورها، وبذل جهودهم فى إعداد الدراسات لها، والتفاعل مع أعمال اللجان الفرعية، وفى الجلسات العامة لتخرج التوصيات التى علقوا آمالا عليها، وظلوا ينتظرون تنفيذها إلى اليوم، وفيما يلى نماذج لعدد منها:

١- المؤتمر العام الأول للمصريين فى الخارج:

بدأت وزارة الهجرة والمصريين بالخارج منذ إنشائها، الاتصال بالمصريين فى الخارج مباشرة وعن طريق وسائل الإعلام والصحافة والجمعيات والأندية والروابط والبيوت المصرية، للتعريف بأهداف الوزارة، وعلى أساس حصيلة هذه الاتصالات بدأت الوزارة فى الإعداد للمؤتمر العام الأول للمصريين فى الخارج الذى انعقد فى القاهرة فى المدة من ١٥-١٩ أغسطس ١٩٨٣م، وحضر المؤتمر نحو ألف من المصريين فى القارات الخمس، وقد انبثق عن المؤتمر أربع لجان وكان ملخص توصياتها كالآتى:

أ) الاتحاد العام للمصريين فى الخارج:

التوصية بإقامة الاتحاد العام للمصريين فى الخارج وتكون له الشخصية المستقلة، وتتألف جمعيته العمومية من ممثلى الاتحادات

الإقليمية الناشئة التى تضم تجمعات مصرية، ومركزه القاهرة، ويتكون من ممثلى الأندية والروابط والبيوت المصرية فى الخارج.

وأوصى المؤتمر بتشجيع إقامة البيوت المصرية والنوادى فى الخارج، بالجهود الذاتية للمصريين مع إسهام الدولة إسهاما رمزيا فى إقامة هذه الأنشطة.

ب) شركة المصريين فى الخارج:

وقد أوصت اللجنة الاقتصادية بإنشاء شركة قابضة من مدخرات المصريين العاملين بالخارج ومن العائدين منهم، يكون غرضها إقامة شركات للتنمية الصناعية والزراعية وللإسكان ولتكون بمثابة حلقة اتصال بين المستثمر المصرى بالخارج والجهات المعنية بمصر.

ج) دراسات لأسواق الهجرة والعمالة:

إن ثمة دراسات مستفيضة بمعرفة الوزارة (وزارة الدولة لشئون الهجرة ورعاية المصريين بالخارج) والخبراء المعنيين لبحث مدى تأثير الهجرة الداخلية والخارجية على العمالة الحرفية والزراعية ولدراسة أسواق العمل والبطالة فى الدول التى كانت مستوردة للهجرة.

٢- المؤتمر العام الثانى للمصريين بالخارج ١١ أغسطس ١٩٨٤م:

وافق المؤتمر الثانى للمصريين بالخارج على إصدار ٥٨ توصية فى ختام أعمال المؤتمر التى استمرت ٥ أيام شارك فيها ١٥٠٠ من المصريين أعلن بعدها وزير الدولة لشئون الهجرة توصيات المؤتمر، وفيما يلى بعض من التوصيات التى انتهى إليها المؤتمر بكامل لجانه:

١) الاهتمام باللغة العربية وإقامة مراكز ثقافية ورحلات لأرض الوطن.
٢) الاحتفاظ بالجنسية المصرية مع اكتسابهم جنسية أجنبية.
٣) أهمية وجود مسئول أو أكثر متفرغ لرعاية المصريين بمقار البعثات المصرية فى الخارج وخاصة فى الدول التى يوجد بها تجمعات مصرية كبيرة.
٤) يوصى المؤتمر ببحث مدى إمكان مشاركة المصريين فى الخارج فى الاستفتاءات والانتخابات العامة، التى تجرى فى مصر تأكيدا لانتمائهم وحرصا على أداء واجبهم فى المشاركة فى أمور وطنهم، ويتطلع المؤتمر إلى تذليل كافة الصعوبات العملية والقانونية التى تعترض هذه المشاركة.
٥) تشجيع المستثمرين المصريين بتبسيط إجراءات إنشاء المشروعات والتيسير عليهم بإلغاء كافة التعقيدات والروتين فى التعامل معهم، وأن تقوم وزارة الدولة لشئون الهجرة والمصريين بالخارج بمساعدة المستثمرين المصريين فى الخارج أمام الوزارات والأجهزة المختلفة.
٦) الاستفادة من الخبرات المصرية عالية الكفاءة فى الخارج بدلا من اللجوء للخبرات الأجنبية، وتسجيل هذه الخبرات لدى وزارة الدولة لشئون الهجرة والمصريين فى الخارج ونشرها بين أجهزة الدولة والشركات.
٧) إعادة النظر فى الأسلوب المتبع حاليا لتوزيع الأراضى المستصلحة والقابلة للاستصلاح (المزاد العلنى) على أن تعطى للجماعات التى تتعيش منها وليس للاتجار.

٨) تدعيم مكاتب التمثيل التجارى فى الخارج ومدها بالبيانات اللازمة من مشروعات الاستثمار وكافة البيانات المتعلقة بالتطورات الاقتصادية.

٩) العمل على تحسين نوعية العمالة المصرية مع مراعاة التدريب السلوكى للعامل ومنح أولويات فرص العمل للعامل الحاصل على بطاقة اختبار مستوى المهارة التى تحدد مستواه المهنى، ومراعاة أن يكون التدريب مهنيا ومتطورا بحيث يتمشى مع التكنولوجيا الحديثة وتوفير وسائل التدريب اللازمة لذلك.

١٠) تكوين مجموعة استشارية للإسكان والتعمير والمرافق والتخطيط العمرانى من المتخصصين والمهتمين للمساهمة فى حل مشكلة الإسكان، على أن يقدم كل منهم البيانات الخاصة به إلى وزارة الدولة لشئون الهجرة والمصريين فى الخارج، (دعوة المصريين بالخارج للمساهمة فى إقامة الجمعيات التعاونية للإسكان، وشركات إسكان متعدد المستويات).

١١) متابعة قضية الهجرة بالأساليب والبحوث العلمية والموضوعية ودعوة الجامعات ومراكز البحوث المصرية للمشاركة بجهودها فى دراسة العوامل المؤثرة فيها والآثار الاجتماعية والاقتصادية لهجرة العمالة المصرية.

١٢) النظر فى إنشاء بنك للمعلومات (مركز معلومات يكون تابعا إما للجهاز المركزى للإحصاء أو لمركز معلومات مجلس الوزراء) يقوم بتجميع البيانات الخاصة بالعمالة كما ونوعا للتعرف على مدى

كفايــة القوى العاملة لخطط التنميــة بالداخل وكذلك احتياجات أسواق العمل الخارجية.

١٣) العمل على التوســع فى الاســتفادة من برنامج نقل الخبرة والمعرفة والذى تنظمه الأمم المتحدة حيث يتيح استخدام الكفاءات المصرية فى الخــارج لفترات مختلفة فى المجــالات التى تحتاج إلى هذه الخبرات.

١٤) تبسيط الإجراءات الخاصة بإقامة المشروعات الاستثمارية وإجراءات التصديــر والعمل على وضع خريطة من جانب الجهات المختصة للمشــروعات الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة طبقا لخطة التنمية، وكذلك عرض لمشروعات مدروسة الجدوى على الجاليات المصرية فى الخارج.

١٥) إعــداد دليل يضم أسماء وعناوين ونشــاط المصريــين فى الخارج، والذين يمارسون نشاط صناعى أو تجارى أو زراعى، ويتم توزيعه على جميع المؤسســات والأجهزة المصريــة، وكذا مكاتب التمثيل التجارى فى الخارج.

١٦) يوصى المؤتمر بتشجيع إبرام الاتفاقيات الثنائية مع الدول المستقبلة للعمالة المصرية طبقا للقوانين المصرية والأجنبية التى تنظم ذلك.

١٧) تشــجيع إنشاء مجمعات زراعية يســتزرعها المصريون فى الخارج بشــكل تعاونى ويشــجع أعضاء المؤتمــر الحكومة على تخصيص المزيد من أراضى الاستزراع للمصريين فى الخارج.

٣- المؤتمر العام للمصريين بالخارج فى المدة من ٢٧-٢٩ يوليو ٢٠٠٩م تحت شعار (التواصل - الرعاية - التنمية).

شارك فى المؤتمر ٦ وزراء وعدد من المسئولين فى وزارات وأجهزة مختلفة وعدد من المصريين القادمين من مختلف القارات والذين يمثلون شريحة هامة من التجمعات المصرية فى الخارج. وعقدت أربع جلسات على مدى يومين.

توصيات مؤتمر المصريين بالخارج ٢٠٠٩م

١) المشاركة السياسية فى انتخاب رئيس الجمهورية والاستفتاءات العامة.

٢) بحث كيفية تمثيل أبناء الوطن فى الخارج أسوة ببعض الدول العربية مثل الجزائر وتونس والمغرب فى المجالس البرلمانية والتشريعية.

٣) تحقيقا لهدف التواصل مع أبناء الجيل الثانى والثالث، توضع خطة شاملة تتضمن برامج سنوية لتنظيم زيارات ورحلات ولقاءات وجولات دورية لهم فى أرض الوطن، تشارك فى الإعداد لها كافة الجهات المعنية، وأهمية التنسيق مع ممثلى الروابط والجاليات المصرية بالخارج.

٤) التأكيد على أهمية عقد المؤتمر العام للمصريين فى الخارج بصفة دورية كل عامين على الأقل مع مضاعفة نسبة المشاركة من الجاليات والروابط المصرية، وبما يساهم فى تعميق التواصل بينهم وبين وطنهم الأم.

٥) تنظيم عقد لقاءات واجتماعات مع ممثلى وأعضاء الجاليات والروابط المصرية بالخارج ووضعها على أجندة السادة المسئولين خلال زياراتهم لأى من دول العالم التى يتواجد بها أبناء الوطن.

٦) تفعيل وتنشيط عملية تسجيل وقيد أسماء المصريين بالخارج لدى البعثات الدبلوماسية، وعلى مواقعها وعلى موقع وزارة القوى العاملة والهجرة على شبكة المعلومات الدولية، وبما يساهم فى تحديث قاعدة بيانات المصريين فى الخارج.

٧) قيام البعثات الدبلوماسية بالخارج بتقديم الدعم الفنى اللازم للروابط والجاليات المصرية والاتحادات الفرعية لإعادة تشكيل مجالس إدارتها، وزيادة عدد أعضائها وتشكيل مجلس إدارة يمثل ويعبر عن مصالح كل المصريين داخل الدولة الواحدة.

٨) تخصيص مساحة مناسبة على المواقع الإلكترونية الخاصة بالوزارات التى تقدم خدمات للمصريين بالخارج، يتم من خلالها تعريفهم بكل الخدمات التى تقدمها، وطرق الحصول عليها والأوراق والإجراءات الواجب اتباعها، وكل ما يستجد من تيسيرات وتطويرات لمنظومة الخدمات فى هذا الشأن حتى يكونوا على علم أولا بأول بكل ما يهمهم من أخبار وموضوعات.

٩) تكثيف عملية الترويج لمشروعات الاستثمار فى مجال إنتاج الطاقة الجديدة والمتجددة (شمسية - رياح...)، وتدوير المخلفات بأنواعها، والاستفادة من خبرات المصريين فى الخارج فى هذا المجال، وتقديم كافة التيسيرات لجذب الاستثمارات، وإحاطتهم بكافة أنواع تيسيرات وحوافز وفرص الاستثمار فى مصر.

١٠) عقد مؤتمرات نوعية فى مختلف المجالات على أن يتم البدء بالإعداد لعقد مؤتمر للعلماء المصريين فى الخارج لتحقيق التواصل المعرفى معهم ونقل خبراتهم العلمية إلى الوطن.

٤- مؤتمر «كلنا هنبنى مصر» مؤتمر للمصريين بالخارج:

أ- فى ٩ أكتوبر ٢٠١١م وفى قاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة نظم حزب الوفد والمنظمة العربية للتربية مؤتمرا شارك فيه رموز من الجاليات المصرية بالخارج وممثلو عدد من الوزارات والجامعات والأحزاب السياسية والهيئة العامة للاستعلامات وجمعية عصر العلم ومؤسسة مصر الخير واتحادات الغرف التجارية وجمعيات رجال الأعمال.

ب- كان هدف المؤتمر توثيق العلاقات الإيجابية بين المصريين بالخارج والوطن الأم، ودعم مشاركتهم فى صنع مصر الجديدة والتواصل معهم بهدف تحقيق التطوير والتنمية.

٥- تجمع المصريين فى الخارج يطلق مبادرة اقتصادية تحت مسمى «مصر الأمل»:

أ- فى ٢٠١١/١٠/٨م أطلق تجمع المصريين بالخارج الذى يضم ١٤ ألف من رجال الأعمال والعلماء المصريين أول مبادرة بعد الثورة لإقامة مؤسسة اقتصادية غير ربحية تضم جميع اتحادات المصريين بالخارج تحت اسم مصر الأمل بحضور ٥٠ شخصية عامة فى مقدمتهم رئيس الوزراء ومجموعة من السياسيين والمفكرين الاقتصاديين.

ب – المؤسسة تقدم دعما لوجستيا للحكومة وتتبنى مجموعة من الأفكار التنموية لتنفيذها.

ج – المحاور الرئيسية التى تم الاتفاق عليها:

– الاتفاق على مشـروع قومى للإسكان: الدخول كشريك غير هادف للربح مع وزارة الإسكان فى مشروع المليون وحدة سكنية، وتسليم الشباب ٥٠٠ ألف وحدة سكنية بسعر التكلفة.

– الدخول كشـريك للحكومة فى تطويـر التعليم: التعليم الفنى لدعم الصناعة والتمريض للارتقاء بالمستشفيات.

– تضييق الفجوة الغذائية عن طريق زيادة الرقعة الزراعية.

د – ويهدف تجمع «مصر الأمل» إلى تجميع كل اتحادات المصريين فى كيان واحـد ولا تتعارض أهدافه مع أى تجمع أو اتحاد للمصريين فى الخارج.

هـ – بناء مصر الجديدة عن طريق عمل مؤسسى يضمن تنفيذ المشروعات التنموية التى تخدم المواطن البسيط.

و – عدم تدخل الدولة المصرية بأجهزتها فى رسـم سياسـات اتحادات المصريين بالخارج.

ز – المصريـون بالخـارج لديهم رؤية كاملة لحـل الأزمات فى الداخل لأن المصريين بالداخل لا ينتبهون لأصل المشـكلات بسـبب تسارع وتسابق الأحداث.

ح – طـرح اقتراح بصك قيمته ١٠٠ دولار بحد أدنى من كل مصرى فى الخارج.

٦- جمعيات وبيوت مصرية وتجمعات اقتصادية:

أ- جمعيـــة عمار يا مصـــر (المفوضية العليا للمصريـــين بالخارج) يمثلها د. حســـنى صابر عضـــو جمعية رجال الأعمال فـــى ألمانيا، صبرى الباجة المنسق الخاص بتصويت الخارج.

ب- البيت المصرى - أمريكا:

- يهدف إلى الاتصال بالمســئولين فى مصر لطرح أفكارهم بمشروعات تنموية.
- التعاون مع مختلف الجهات والسفارة المصرية فى واشنطن.
- يأملون فى تحقيق الاستقرار السياسى والأمنى.

ج- تجمع استبدال العشوائيات بمناطق حضارية:

- تعـــاون مجموعة مـــن الفنانين والإعلاميـــين والمفكرين والاقتصاديين ورجـــال البنـــوك المصريين مـــع مجموعات من المصريـــين بالخارج والجاليـــات المصرية بلندن وباريـــس وألمانيا وغيرهم لجمع تبرعات مالية لاستبدال عدد ٥ مناطق عشوائية بأخرى حضارية تتوفر فيها كل الخدمات الإنسانية التى تليق بآدمية وكرامة المصريين البسطاء.
- واتفق على أن تكون هذه هى الخطوة الأولى تليها خطوات أخرى.
- ســـتقوم الجاليات المصرية فى الخارج بإنشـــاء مستشفى تخصصى على أعلى المستويات فى كل منطقة يتم تطويرها.

٧- ملاحظات وتعليق:

إن كان لى من ملاحظات وتعليق، فلابد من عرضها فى ضوء التوصيات التى صدرت عن مؤتمرات المصريين بالخارج منذ أول مؤتمر عام ١٩٨٣م وحتى ٢٠١٣م لنخرج بالفائدة المرجوة وهى على النحو التالى:

١) تدخل المنظمات والمؤسسات الدولية حاليا فى كل أعمالنا ودوائر دراساتنا مثل مركز دعم واتخاذ القرار، مؤتمرات المصريين بالخارج ووزارة القوى العاملة والهجرة والاستثمار والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بدعوى التعاون وتبادل الخبرات أو الاستعانة بإمكانياتهم، أمر يحتاج للتدقيق ووضع تصورات لما يمكن تحقيقه من منافع لأجهزة الدولة المصرية، والمواطنين بالخارج.

٢) بعض المؤتمرات مدتها يومان فقط لمناقشة عدة موضوعات غير كافية، صحيح أن هناك لجانا مشكلة لكل موضوع لكن لن يتمكن أحد من مناقشة كل هذه الموضوعات وهى (الاستثمار، الإسكان، التعليم، مشاكل الجنسية، الخدمات القنصلية، الزراعة واستصلاح الأراضى، قاعدة بيانات المصريين بالخارج، التجنيد، التجارة والصناعة، البحث العلمى، التحويلات النقدية والودائع، الإعارات الخارجية) بموضوعية، والوصول لتوصيات واقعية ومجدية قابلة للتنفيذ، وعلينا أن نراجع توصيات المؤتمر العام للمصريين بالخارج عام ١٩٨٣م والثانى عام ١٩٨٤م والثالث عام ١٩٨٥م... إلخ.

٣) إن النتائج التى تم التوصل إليها فى المؤتمرات الأخيرة تتشابه مع تلك التى توصل إليها المصريون بالخارج منذ مؤتمرهم الأول عام ١٩٨٣م، والجهات المنوط بها التنفيذ والمتابعة مع المواطنين بالخارج لم تنفذ ولم تتابع، ولكنها فى كل مرة تكرر نفسها وتصل لنفس التوصيات مع تعديلات طفيفة فى الصياغة حذفا وإضافة.

٤) وضع تصورات واقعية لاندماج المهاجرين المصريين فى مجتمعات دول المهجر ليصبحوا قوى فاعلة قادرة على التعايش والتكيف مع مواطنى دول الاستقبال، ويعايشوا المناخ العام سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا مع احتفاظهم بمعتقداتهم وانتماءاتهم الوطنية وقيمهم لهم ولأسرهم.

٥) لتنظيم حركة العمالة على الصعيد المحلى والإقليمى والدولى، لابد من رفع مستوى التعليم ليواكب المؤهلات الأوروبية والأمريكية، وتطوير التعليم الفنى لتضييق الفجوة بين مخرجات نظم التعليم والتدريب المهنى واحتياجات سوق العمل، وتطوير التدريب وإعادة التأهيل ليحقق مرونة كاملة.

٦) جولات السادة وزراء القوى العاملة والهجرة لعدد من الدول التى يقيم بها المواطنون المصريون. يتم تنظيمها بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، وهو ما يحتاج لمراجعة ودراسة حجم تدخل المنظمة. خاصة أنه لا تخلو ندوة حول المهاجرين المصريين ومطالبهم إلا فى حضور ممثلين عن هذه المنظمة حيث تقوم بالتسجيل والتصوير والمشاركة فى الحوار، وتقديم النصائح والدعم، وهو ما لم تثبت جدواه حتى الآن.

٧) مكاتب التمثيل العمالى فى الدول العربية والأوروبية تبلغ ١٦ مكتبا، وهى تعمل لتحقيق أهداف محددة وضعتها الوزارة وأجهزتها وهى:

- محاولة التدخل لحل مشكلات المصريين بالخارج مع أصحاب الأعمال والشركات بالتفاوض وديا حول نقل الإقامات والمستحقات المالية والإجازات واستقدام الأسر.

- تصحيح أوضاع المواطنين بالتعاون مع الجهات المعنية.
- مراجعة عقود العمل قبل التصديق عليها حتى يلتزم أصحاب الأعمال بعدم الانتقاص من الحقوق الواردة بها.

ويلاحظ أن تلك الواجبات المحددة لا تتضمن تحقيق أية أهداف أشار إليها القانون ١١١ لسنة ١٩٨٣م أو لائحته التنفيذية، وكأن هذا القانون ولائحته لا تخص الوزارة المعنية بشئون الهجرة.

٨) الاعتقاد السائد لدى مسئولي وزارة القوى العاملة والهجرة ولدى الأجهزة المصرية أن المكاتب العمالية تنشأ عندما يكون هناك تجمع مصري يحتاج لذلك، أو أن هناك شكاوى متعددة نتيجة علاقات العمل مع أجهزة ومؤسسات وشركات الدولة المستقبلة، أو عندما تطالب بعثاتنا بالخارج بذلك، هو أمر نفهمه في ضوء عدم وجود استراتيجيات للأجهزة التي تدعى ضمن برامجها وأهدافها أنها تخطط للمستقبل، أو الأحزاب التي تتشدق برؤيتها لعام ٢٠٥٠م، فكلها رؤى على الورق وكلمات للاستهلاك وطرح للبرامج الشكلية وتغطية أمام وسائل الإعلام.

فإنشاء مكاتب عمالية لرعاية المهاجرين المصريين لا يرتبط بما هو قائم، ولكن يجب أن يكون في الدول التي يحتمل أن تكون سوقا واعدة لاستقبال عمالة مصرية، بمعنى أن يرتبط إنشاء المكتب برؤية مستقبلية لأجهزة الدولة، وتسعى من خلالها لعقد اتفاقيات مع الدول التي يتوقع احتياج أسواقها لعمالة جديدة وفقا للتخصصات المطلوبة، ويتم تدريب المواطنين عليها مع خضوعهم

لبرامج تشمل علم النفس واللغات وطبيعة المجتمع المستقبل لهم حتى تسهل عملية الاندماج داخله.

٩) إن قانون الهجرة الصادر عام ١٩٨٣م ولائحته التنفيذية والقرار الجمهورى بإنشاء وزارة الدولة لشئون الهجرة والمصريين بالخارج. ما زالت قائمية وبها أهداف مفيدة للغاية لو قرأها المسئولون ولو عملوا على تفعيلها وممارسة أدوارهم من خلال الواقع وليس من خلال التصريحات الرنانة لتغير الحال.

١٠) بدلا من اقتراح إنشاء المجلس الاستشارى للمصريين بالخارج والبدء من جديد فى عمل جديد وإهدار الوقت وجهد السابقين، فعلى المسئولين أن يتقوا الله فى مصر وأموال المصريين التى صرفت على تلك الجهود والأعمال، وأن يبنوا على الأعمال والجهود السابقة وتصحيح مسارها وخلق قنوات اتصال فعالة، فاستمرار الخصومة مع التاريخ لا تفيد وأضرارها كثيرة على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

١١) ليس المهم من اقترح أو طرح فكرة ولكن الأهم والأصوب النتائج التى توصلوا إليها والاستفادة منها بدلا من استمرار اتباع ثقافة إهدار الوقت والجهد والمال وإلغاء السابق والبدء من نقطة الصفر.

❑❑❑

الفصل العاشر

أعداد المصريين بالخارج لغز لم يحل بعد!

لا يستطيع أى باحث أو متخصص أو جهة تبحث فى شئون الهجرة الحصول على أرقام حقيقية لأعداد المصريين المهاجرين سواء هجرة دائمة أو مؤقتة لدى كل الأجهزة أو المؤسسات الحكومية أو حتى الخاصة فكل ما لديهما هو أرقام جزافية أو تخمينية.

كما أننا نعانى من قصور فى قاعدة المعلومات الأساسية المتكاملة عن أماكن توزيعهم فى دول العالم، وما يتوفر من بيانات غير دقيق ويشكل عقبة أمام الدراسات والبحوث الخاصة بشئون الهجرة.

فأجهزة الدولة المصرية بما فيها وزارة القوى العاملة والهجرة لا تعلم وليس لديها بيانات إحصائية صحيحة عن أعداد المهاجرين وتصنيفهم، فما بالك بمن يواجهون مشكلات، أو من هم فى السجون أو حصلوا على جنسيات لدول عربية أو أجنبية؟!.

فمعرفة عدد المصريين بالخارج بشكل قريب من الواقع يمكننا من التعرف على تأثيرهم على الأوضاع الداخلية اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وحتى ثقافيا، فضلا عن مدى تأثيرهم على علاقات مصر مع الدول المستقبلة إذا أحسن استثمارها.

ومما لا شك فيه أن معرفة حجم الظاهرة سوف يساعد السلطات المصرية على تحديد حجم الخدمات المناسبة التى توجه لرعايتهم

وحمايتهـم وفقا للأعداد علـى أرض الواقع خاصة لو كان ذلك مصحوبا بمناطق انتشارهم.

ومـن المعلوم أن أعداد المواطنـين المصريين بالخارج لدى وزارة القوى العاملة والهجرة تختلف عن تلك الموجودة لدى وزارة الخارجية أو وزارة الداخليـة، كما أن بيانات الجهـاز المركزى للتعبئـة العامة والإحصاء مختلفة تماما عن تلك الجهات.

إننا نرجع هذا الاختلاف والتباعد بين محتوى إحصائيات كل جهة عن الأخرى إلى ما يلى:

- تجنـب المصريين بالخارج تسـجيل بياناتهم بالقنصليات والأقسـام القنصلية بالسفارات.
- تغـير وجهة أو هدف بعـض المواطنين المسـافرين للخارج وتحويلها أحيانا من سياحة أو زيارة إلى عمل ومن بلد إلى بلد آخر.
- تعدد الجهات المسئولة عن الهجرة وعمل كل منها بمعزل عن الأخرى.
- عـدم تعاون السـلطات المحليـة فـى دول المهجر مـع القنصليات والسـفارات المصرية لحصر أعداد المواطنـين المصريين المقيمين بها، لعدم وجود اتفاقيات ثنائية لتبادل المعلومات عن مواطنى البلدين.
- اختلاف المصطلحات والمسميات التى يتم التعامل بها فى تقدير أعداد المواطنين المصريين بالخارج مما يضع العراقيل أمام عمليات الحصر.
- فتح أبواب الهجرة منذ مطلع السـبعينيات بشكل ملحوظ بلا ضوابط ولا معايير تضمن وتحفظ حقوق المهاجرين المصريين، وترتب على ذلك كثير من المشكلات أولها الافتقار لأية معلومات صحيحة عن أعدادهم وأماكن تواجدهم ليسهل تقديم الخدمات المناسبة لهم.

من هنا لا يستطيع أى مسئول أن يجزم بأنه يعرف يقينا أعداد المصريين المحتجزين على ذمة قضايا جنائية أو مرورية أو جنح أو أحوال شخصية أو معتقلين على ذمة اتهامات بالتخابر أو التجسس أو تكوين خلايا أو ممارسة أنشطة مناهضة للنظام العام أو الاتجار فى المخدرات أو القتل فى الدول العربية أو الأجنبية.

ولعلنا نلاحظ أن هناك بعض القضايا يتم الإعلان عنها وهى فى الغالب ما تعرف بقضايا لمواطنين لديهم أسر تستطيع الاستفسار والمتابعة والاتصال بالأجهزة داخل الدولة المضيفة أو فى مصر أو لمواطنين تابعين لمؤسسات حزبية أو دعوية أو نقابية وهم قلة (كما حدث فى قضية الصحفية المصرية فى السودان فى أغسطس ٢٠١٢م، أو قضية مجموعة الـ ١١ بالإمارات المعروفة بخلية الإخوان أو قضية المحامى الجيزاوى المتهم بجلب مواد مخدرة للسعودية)، وهى قضايا يطلق عليها «قضايا رأى عام»، لكن فيما عدا ذلك فالواقع أنه لا يتم إبلاغ السفارات أو القنصليات المصرية فى الخارج بما يلى:

١- الحوادث بأنواعها التى تقع للمواطنين المصريين.

٢- الاعتقال أو الحجز أو القبض على أو توقيف أى مواطن مصرى وأسبابه، والمنع من السفر.

٣- توجيه الاتهام وإجراءات سير الدعوى القضائية ضد أى مواطن مصرى.

٤- أعداد من صدرت ضدهم أحكام ونوعها وأماكن تواجدهم.

٥- إجراءات الترحيل الإجبارى وأسبابه ضد أى مواطن مصرى.

٦- حصول أى مواطن مصرى على أية جنسية عربية أو أجنبية وسحب جواز سفره إلا فيما ندر، وحتى فى حالة إسقاط الجنسية عنه، تخطر السفارة أو القنصلية بطريق خارجية الدول المضيفة لإصدار وثيقة عودة لأرض الوطن.

٧- أعداد المواطنين المصريين العاملين ولديهم إقامة مشروعة بالبلد المضيف.

٨- الذين انتهت مدة حبسهم، ولم يفرج عنهم.

ويبرز هنا السؤال الأهم: ولكن لماذا؟

- لأن هناك بعض الدول يسمح قانونها بإعطاء الحق للمتهم أو المعتقل أو المقبوض عليه بطلب عدم إبلاغ سفارته أو أهله حتى لا يضر بسمعته أو أسرته وإحباطها أو ظنا منه أن السفارة لن تساعده وقد تضره.
- إنه جرت العادة أن السفارات والقنصليات لا تتابع قضايا المصريين لكثرة الضغوط عليها وعدم كفاية أعداد الأعضاء لمواجهتها أو عدم تأهيلهم لهذا النوع من الأعمال أو لعدم تضمين موازنة وزارة الخارجية بندا ماليا لرعاية المصريين بالخارج وهو ما جعل كثيرا من الدول تعتاد وتتعمد عدم إبلاغنا.
- إن الدولة المصرية بكل أجهزتها تتحرك فى اتجاه اجتماعات اللجان المشتركة والتصوير و«الشو الإعلامى» ويتحدث مسئولوها كثيرا بينما تمتنع تماما عن أى فعل حقيقى على الأرض مثل اتفاقيات مشتركة مع دول العالم بشأن حماية مواطنيها وحقوقهم وتبادل المعلومات

بشـأن أعدادهم والإبـلاغ عن أية حوادث أو عنـد إلقاء القبض على أحدهـم ونوع التهم الموجهة إليها... واتفاقيات بفتح أسـواق للعمالة المطلوبـة أعدادا وتدريبا وضمان حقوقها المالية والقانونية، خاصة فى الأسواق الواعدة.

- وكذلك اتفاقيات لتبادل المتهمين أو المحكوم عليهم للمحاكمة أو لقضاء مدة السجن فى مصر.
- وتعطيل خروج مشـروع قانون لصندوق رعاية المواطنين بالخارج للنور ليشـمل متابعتهم والدفاع عن حقوقهم ومساندتهم حال التعثر والعودة لمصـر مكرمين، وفى حالـة الوفاة تنقل جثامينهم بلا تفرقة بين غنى وفقير.

ومن الملفت للنظر أن وسائل الإعلام تنشر تقارير عن مواطنين مصريين مقبوض عليهم لأسباب أمنية أو لانتمائهم السياسى أو لنشاط معاد للدولة المضيفة، وفى نفس السياق تنشر أخبارا عن سفر وفود من أجل هذه الفئة مـن المواطنين المصريين فى محاولة للإفراج عنهم، وهو أمر بالغ السـوء ويترك مرارة فى النفوس، إذ كيف تتحرك أجهزة مصرية رسمية وأمنية مـع ممثلى تيـار أو جماعة تنتمى لهم هذه الفئة (رغم أنهم مصريون فى النهاية) وتتناسـى آخرين من المسـاجين المصريين بتلك الدولة أو غيرها وهم كثيرون.

والحقيقـة إن الإحصائيـات التـى ذكرتها بعـض التقارير عن عدد المساجين المصريين بتلك الدولة أو غيرها غير دقيقة ولا تمثل سوى سجن واحد أو اثنين أو أكثر داخل الدولة الواحدة لكن يتبقى عدد المساجين فى

السجون الأخرى غير معروف، وعلى أجهزة الدولة المصرية وخارجيتها وبعثاتها الدبلوماسية والقنصلية أن تكون مهمتها كل المصريين وليس البعض منهم بسبب انتمائهم لجماعة أو حزب أو حتى نقابة أو الاكتفاء بما تم تسليط الأضواء عليهم.

كما أننا ننسى أن لكل دولة نظامها وقوانينها المحلية، وعلينا احترامها والالتزام بها، صحيح أن هناك حالات فيها ظلم بين وتخضع لأهواء شخصية أحيانا أو لمكانة الشخص المبلغ أو المدعى (وظيفيا / عائليا / قبليا)، ولكن في النهاية علينا كدولة ونظام حكم أن نحترم أمن وقضاء كل دولة، حتى يحترمنا الآخرون.

□□□

الفصل الحادى عشر

نظام الكفيل فى الدول العربية إحدى صور العبودية والرق

إن نظام الكفيل تطبقه الدول العربية وبصفة خاصة فى منطقة الخليج العربى على مختلف الجنسيات الأجنبية التى تفد إليها بغرض العمل أو الإقامة أو الزيارة.

وقد وصف وزير العمل البحرينى نظام الكفيل بأنه لا يختلف كثيرا عن نظام العبودية فى العصور الوسطى، ووصفته المؤسسات الدولية والمنظمات الحقوقية بأنه نظام الرق، وتعتبر بعض الشركات الخاصة والأفراد نظام الكفالة وسيلة للتجارة فى التأشيرات الحرة وتصاريح الإقامة، وسوق رائجة لكسب المزيد من الأموال الطائلة، ولذلك تجدهم يتمسكون بهذا النظام ويحرصون على استمراره.

وهو نظام يضع المكفول تحت رحمة الكفيل ويتحكم فيه، فلا ينتقل من عمل لآخر ولا من مكان عمله إلى موطنه أو منطقة أخرى ولا يستقدم زوجته أو أولاده إلا بموافقة الكفيل الذى غالبا ما يتعسف بحجز جواز السفر أمام طلب المكفول نقل إقامته لجهة أخرى أو سفره لموطنه، وتأخير الراتب أو حجزه أو تخفيضه أو زيادة ساعات العمل أو تغيير نوع الوظيفة أو المكان الذى يعمل به خلافا لما اتفق عليه.

ولهذه الأسباب وغيرها يواجه نظام الكفيل انتقادات عديدة ومعارضة من العاملين بدول الخليج والمنظمات الدولية والعربية وجماعات حقوق

الإنسان ووسائل الإعلام التى تعتبره أحد أشكال العبودية والرق، كما تطالب هذه الجهات بوقف تجارة الإقامة المفتوحة لما ينتج عنها من تزايد أعداد مواطنى الدول الآسيوية بصفة خاصة «بلا عمل» مما يجعله سببا فى الإخلال بالتركيبة السكانية لدول الخليج حتى إن نسبة الأجانب أصبحت تصل إلى ٥٢٪ من إجمالى عدد السكان فى دول الخليج الست، وهو ما يهدد مستقبل تلك الدول أمنيا واجتماعيا وثقافيا واقتصاديا.

صحيح أننا نفهم دواعى فرض نظام الكفيل فى تلك الدول حيث إن بعضها حديثة العهد بنظام الدولة وليس لديها العمالة الكافية لسد حاجتها من مختلف التخصصات، وكان لابد من إيجاد نظام يؤمن السيطرة على العمالة الأجنبية دخولا وخروجا وإقامة، والحفاظ على هويتها الوطنية وثرواتها، خاصة ما يتعلق بالتعامل مع البنوك والمؤسسات الاقتصادية لضبط الحقوق والتنقل.

لكن على الجانب الآخر تحول هذا النظام من مجرد الحفاظ على الدولة إلى تعسف وظلم لحقوق العاملين على حد سواء (طبيعى أن يكون من بينهم مصريون)، تصل إلى حد الزج بهم فى السجون دون وجه حق، والامتناع عن صرف الحقوق، وبدلا من السيطرة على سوق العمل أصبح دون ضوابط فالعرض يفوق الطلب، فنشأت بطالة تهدد أمن المجتمع العربى الخليجى تتفوق فيها العناصر الآسيوية بامتياز، وكان من نتيجة ذلك خفض الأجور أمام عناصر الكفاءة وتراكم فى المجتمعات السكانية مما يؤثر سلبا فى المستقبل على الأمن وعلى المؤسسات الإنتاجية والخدمية.

ومع ذلك، فإن دول مجلس التعاون الخليجي تستطيع من خلال خبرتها وخبرائها أن تسن من القوانين و التشريعات وتضع الشروط المناسبة في عقود العمل وتحاول جاهدة المواءمة بين مصالحها الوطنية والاقتصادية والسياسية والأمنية وهذا حقها، وبين حاجتها إلى العمالة التي تسد كامل متطلبات سوق العمل دون إغراقه بأعداد تفوق احتياجاته، وتتخلص من الزيادة تدريجيا وبما لا يشكل ظلما لأية حقوق، وتحافظ في نفس الوقت على التركيبة السكانية وعلى الهوية الوطنية.

□□□

الفصل الثانى عشر

قناة فضائية وإذاعة وموقع على الإنترنت للمواطنين المصريين بالخارج

مـا أحـوج المواطن فى الخـارج لقناة فضائيـة متخصصة تغطى كل شئون وطنه وتلبى احتياجاته وأسرته فى الغربة، وتقدم كل ما يدور فى الخـارج معهم وحولهم من أحداث، وأماكن انتشـارهم والجوانب التى برعوا فيها والأنشـطة التى يعملون بها. وما يمكن أن يساهموا ويساندوا فيه إخوانهم فى مصر!.

قنـاة تبث علـى تردد إحدى القنوات التـى تم إلغاؤها. أو بدلا من كثير لا يقدم شيئا سوى التكرار لما تقدمه غيرها، لتصبح منارة للمصريين بالخارج، يتولى إدارتها شخصية إعلامية ومجموعة من العاملين مؤمنين بالهدف ويسـعون لوضع برامج اسـتراتيجية تحقق أهدافا تخدم الوطن والمواطنين داخل وخارج مصر.

فالمصريون بالخارج جزء من هذا الوطن خرجوا باحثين عن مقاصدهم كل حسب ظروفه لكنهم عاشوا ويعيشون وفى داخلهم مصر، يأملون فى التواصـل بطريقة تتعدى الأخبار والبرامـج الحوارية والأغانى لنوعيات جديدة من الوقائع وأساليب تعليم الأجيال الجديدة اللغة العربية وتقديم الثقافة العربية والحضارة الإسـلامية والحضارة المصرية القديمة والتاريخ بأمانة المؤرخين والشخصية المصرية. وصهرها لكل الثقافات والحضارات التى جاءتها والأجناس التى خالطتها.

يريد المصريون بالخارج معرفة أمجاد الأجداد كما حدثت، ومسلسلات ذات محتـوى وهدف، وأفلام تبرز حقيقة طبائع ومقومات شـخصيتهم بعيدة عن الابتذال والإسفاف الذى كان مخططا لتشويه الشخصية ودفن معالمها الحقيقية ومقوماتها الأصيلة وحتى لغتها الجميلة.

إنهم يريدون حقائق عما يحدث فى مصر اقتصاديا، وسياسيا، وثقافيا واجتماعيا، وتعليميا. وهذا حقهم علينا أن نقدم لهم الخطط الاقتصادية التى تنوى الحكومة أية حكومة تفعيلها على أرض الواقع والمشـروعات التى تضمنتها دراسـات الجدوى المصاحبة لها ومدى إمكانية مشاركتهم فيها، والمجالات التى تنتظر أفكارا جديدة منهم للعمل من خلالها.

قنـاة تجعلهم مشـاركين، تنقل لهـم تفاصيل تهمهـم وتتفاعل مع طلباتهم وتتواصل مع المسـئولين مباشرة للرد عليهم، وتتابع احتياجات مؤسسـات المجتمع المدنى التى تمثلهم وسـبل دعمها، مع ربط خطوط الاتصال بين مؤسسات المجتمع المدنى فى الداخل والخارج.

لقـد كانوا ولا زالوا يحتاجون قناة تعـبر عنهم، وإذاعة وموقع على الإنترنت يجدون فيها وبشـكل مباشـر ضالتهم، دون عناء البحث عما يحتاجـون إليه فى أية قناة أو وسـيلة إعلامية أخرى، كما تسـتطيع كل الأجهزة والمؤسسـات المصرية استخدامها لمخاطبة المصريين بالخارج لتقدم لهم كل ما هو جديد فى كل مناحى الحياة على أرض المحروسة.

وستيسر القناة والإذاعة وموقع على الإنترنت الأخبار عن سفر الوفود لاسـتخراج بطاقات الرقم القومى، أو حل مشكلات التجنيد أو الترويج للسياحة أو المشروعات الاقتصادية، وكذلك اللجان القنصلية التى تحاول

جاهدة دراسة الأوضاع على الطبيعة، والسعى لحل المشكلات العالقة للمواطنين بالخارج مع السلطات المحلية أو داخل مصر، ولقاءات المسئولين أبناء الجالية.

كما ستكون تلك الوسائل منبرا مستمرا للقاء المسئولين ممثلى الجاليات عند زيارتهم للقاهرة، أو العكس لبحث المشكلات والعراقيل المتجددة، وستعرض بشكل أكثر تخصصية مؤتمرات المصريين خارج أو داخل مصر، والتى تناقش همومهم وهموم الوطن، والدراسات التى يقدمها الخبراء والمتخصصون أثناء تلك المؤتمرات، وحتى توصيات مؤتمراتهم السابقة منذ عام ١٩٨٣م، وما يمكن تحقيقه منها.

ولا يمكن بأى حال تجاهل أهمية عرض أحدث الابتكارات لمصريين بالخارج، وإمكانية الاستفادة بها فى مصر وتلقى مقترحات تنفيذها على أرض الواقع من متخصصين ورجال أعمال ومسئولين وكل من له رأى فى هذا الشأن.

وليكن واضحا أن تلك الوسائل الإعلامية (قناة - إذاعة - إنترنت) لن تكون تمييزية فهى ليست فئوية ولا عرقية ولا دينية ولا حزبية ولا تخص جماعة أو جمعية، إنها تهتم بكل أبناء الوطن من كل بقاعه بكل فئاتهم وأطيافهم وتوجهاتهم وأعمارهم، إنها «لمصر الخارج» ولا تحتاج إقامتها أو إنشاؤها غير قرار ممن يملكون الإرادة السياسية.

فبث قناة وإذاعة وإطلاق موقع على الإنترنت خاص بهم سيحدث أثرا كبيرا وتغيرا على أرض الواقع فى تعامل أجهزة الدولة المصرية

مع أبنائها فى الخارج وأسـلوب الاهتمام بهم فى ظل مناخ جديد ليعيد الثقة بين كل الأطراف المصرية التى لم تسـتطع حتى الآن تعديل اتجاه البوصلة.

□□□